

القوائم المالية المجمعة

المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣

عالم جديد احنا أوله

Internal

16710

ebank.com.eg

الجهاز المركزي للمحاسبات

الإدارة المركزية للرقابة على البنوك

mazars
مصطفى شوقي
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير فحص محدود للقوائم المالية المجمعة الدورية
للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣١ مارس ٢٠٢٣

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة

البنك المصري لتنمية الصادرات

(شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة للبنك المصري لتنمية الصادرات "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمعة الدورية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ، وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المجمعة الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والكتاب الدوري ذات العلاقة الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ وفي ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية وتنحصر مسئوليتنا في ابداء استنتاج على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها " . ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصوره أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها من خلال عملية مراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة الدورية.

الإستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد إن القوائم المالية المجمعة الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع للبنك المصري لتنمية الصادرات في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وعن أدائه المالي المجمع وتدفقاته النقدية المجمعة عن الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك الصادرة عن البنك المركزي بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ و المعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ والكتاب الدوري ذات العلاقة الصادر بتاريخ ١٤ ديسمبر ٢٠٢١ وفى ضوء القوانين المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية المجمعة الدورية .

القاهرة في ٢١ مايو ٢٠٢٣

مراقبا الحسابات

محاسبة / سلوى يونس سيد



رئيس القطاع

الجهاز المركزي للمحاسبات

الدكتور / أحمد مصطفى شوقي



محاسبون قانونيون ومستشارون

١٥٣ شارع محمد فريد، برج بنك مصر، القاهرة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	إيضاح رقم	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري		
٩,٨٢٠,٨٩٥	٨,٤٣٩,١١٤	(١٢)	<u>الأصول</u>
٩,٩٢٨,٤٧٤	١٢,٤٩٩,٣٤٤	(١٣)	نقدية وأرصده لدي البنك المركزي المصري
٣٨٠,٦٩٤	٣٦٧,٩٢١	(١٤)	أرصده لدي البنوك
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥٠,٣٤٤,٨٩٨	(١٥)	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
٢٦٨,٣٢١	١٥٠,٧٧٠	(١٥)	قروض وتسهيلات للعملاء
-	٨١	(١٦)	قروض وتسهيلات للبنوك
			مشتقات مالية
			<u>استثمارات مالية :</u>
١٥,٨٣٦,٢٤٦	١٥,٨٩٥,٤٩٠	ا/(١٧)	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٢,١٠٣,٣٦٦	١٠,٤٠٣,٩٦٣	ب/(١٧)	- بالتكلفة المستهلكة
٦,٨٧٥	٦,٨٧٥	(١٨)	استثمارات مالية في شركات شقيقة
٤٢,٤٧٨	٨١,٩٤٢	(١٩)	أصول غير ملموسة
٥,٦٧٥,١٧٤	٥,٣٧٩,٩٦١	(٢٠)	أصول أخرى
١,٠٨٦,٤١٥	١,٢١٠,٠٣٥	(٢١)	أصول ثابتة
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧	(٢٢)	المخزون
١٥٢	٢٠٧	(٢٣)	أصول ضريبية مؤجلة
<u>٩٨,٣٠٣,٩٥٤</u>	<u>١٠٥,٠٨٢,٩٨٨</u>		إجمالي الأصول
			<u>الالتزامات وحقوق الملكية</u>
			<u>الالتزامات</u>
٦,٨٣٤,٦٣١	٥,٨٩٢,٩٠٤	(٢٤)	أرصدة مستحقة للبنوك
٤,١٧٢,٨١٨	٣,٥٤١,٣٨٥	(٢٥)	عمليات بيع أذون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٠,٠٢٠,٦١٠	(٢٦)	ودائع العملاء
٥٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	(٢٧)	أدوات دين مصدرة
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٩٨٦,٦٦٨	(٢٨)	قروض أخرى
٢,٣٢٥,٥٥٩	٣,٠٣٦,٥٢٦	(٢٩)	إلتزامات أخرى
٢٤٩,٠٣٦	٢٧٩,٧٩٩	(٣٠)	مخصصات أخرى
٣٧,٨٦٧	٥٩,٠٩٩	(٢٣)	إلتزامات ضريبية مؤجلة
<u>٨٨,٣٣٩,٦٣٦</u>	<u>٩٤,٨٦٦,٩٩١</u>		إجمالي الإلتزامات
			<u>حقوق الملكية</u>
٥,٢٧٣,٦٠٠	٥,٦٠٠,٩٦٠	(٣١)	راس المال المصدر والمدفوع
٣٢٧,٣٦٠	٨٤٠,١٤٤	(٣١)	مبالغ مسددة تحت حساب زيادة راس المال
١,١٠٧,٨٣٧	١,٢٩٢,٨٠٩	(٣١)	إحتياطيات
٣,٠٦٥,٥١٠	٢,٢٩٠,٣٣٤		أرباح محتجزة
١٩٠,٠١١	١٩١,٧٥٠		حقوق الأقلية
<u>٩,٩٦٤,٣١٨</u>	<u>١٠,٢١٥,٩٩٧</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>٩٨,٣٠٣,٩٥٤</u>	<u>١٠٥,٠٨٢,٩٨٨</u>		إجمالي الإلتزامات وحقوق الملكية

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .
تقرير الفحص المحدود مرفق.

أحمد محمد جلال

رئيس مجلس الإدارة

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

مراقبا الحسابات

محاسبة / سلوى يونس سيد
رئيس القطاع

الجهاز المركزي للمحاسبات

دكتور / أحمد مصطفى شوقي

مصطفى شوقي MAZARS

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	إيضاح رقم	
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣		
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري		
١,٦٦١,٩٨٦	٢,٩٤٨,٥١١	(٥)	عائد القروض والإيرادات المشابهة
(١,٠٨٨,٧٩٨)	(١,٧٨٢,٠٣٩)	(٥)	تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة
٥٧٣,١٨٨	١,١٦٦,٤٧٢		صافي الدخل من العائد
١٦٠,٢٥٦	٤١٧,٢٦٦	(٦)	إيرادات الأتعاب والعمولات
(٤٣,١٣٥)	(٧٢,٠٢٧)	(٦)	مصروفات الأتعاب والعمولات
١١٧,١٢١	٣٤٥,٢٣٩		صافي الدخل من الأتعاب والعمولات
٣,٥٨٦	-	(٧)	توزيعات أرباح
٦٤,٨٣٣	١٥٢,٦٢٨	(٨)	صافي دخل المتاجرة
١٩,٦٦٠	٣,٤٢٥	ب/(١٧)	أرباح (خسائر) إستثمارات مالية
(٦٦٣)	(١٦٨,٥٧٣)	(٩)	رد (عبء) الإضمحلال عن خسائر الائتمان
(٣٩٨,٤٨٩)	(٥٦٤,٦٠٥)	(١٠)	مصروفات إدارية
٧٢,٤٥٥	(٦١,٧١٣)	(١١)	إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى
٤٥١,٦٩١	٨٧٢,٨٧٣		صافي الربح قبل الضرائب
(١٥٣,٠٦٨)	(٣٠٥,١٢٨)		ضرائب الدخل
٣,٢٦٧	(٣,٨٧٠)		الضرائب المؤجلة
٣٠١,٨٩٠	٥٦٣,٨٧٥		صافي أرباح الفترة
٣٠٠,٧٦٣	٥٥٦,٥٣٨		يتمثل في:
١,١٢٧	٧,٣٣٧		نصيب المساهمين في البنك
٣٠١,٨٩٠	٥٦٣,٨٧٥		نصيب الأقلية

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها .

محمد فتوح إمام

رئيس مجموعة الرقابة المالية

الاحتياطيات											
الإجمالي	حقوق الأقلية	أرباح محتجزة	احتياطي القيمة العادلة إستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	احتياطي المخاطر البنكية - أصول الت ملكيتها للبنك	احتياطي المخاطر البنكية العام	احتياطي رأسمالي	احتياطي خاص	احتياطي عام	احتياطي قانوني	مبالغ مسندة تحت حساب زيادة رأس المال	رأس المال المدفوع
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
٦,٨٨٠,٠١١	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٤,١٧٣	١٦٠,٥٣٥	-	١٢٣,٢٥٩	١٩٥,٤٣٢	٢٨,٥٤٣	٢٩,٢٣١	٤٣٦,١٤٨	-	٣,٢٧٣,٦٠٠
٦,٨٨٠,٠١١	١٧٩,٠٩٠	٢,٤٥٤,١٧٣	١٦٠,٥٣٥	-	١٢٣,٢٥٩	١٩٥,٤٣٢	٢٨,٥٤٣	٢٩,٢٣١	٤٣٦,١٤٨	-	٣,٢٧٣,٦٠٠
-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٧,٣٦٠	-
-	-	(٨٦,٩٧٣)	-	-	-	-	-	-	٨٦,٩٧٣	-	-
-	-	(١٠٨,٠٧٥)	-	-	١٠٨,٠٧٥	-	-	-	-	-	-
-	-	(١,٩١٣)	-	١,٩١٣	-	-	-	-	-	-	-
(٣٩,١٦٤)	-	-	(٣٩,١٦٤)	-	-	-	-	-	-	-	-
(٥,٣٧٦)	-	-	(٥,٣٧٦)	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٨,٦٣٢)	(١٩,٨٢٩)	(٨,٧٨٥)	(١٨)	-	-	-	-	-	-	-	-
(١٨٦,٦٢١)	-	(١٨٦,٦٢١)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٣٠١,٨٩٠	١,١٢٧	٣٠٠,٧٦٤	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٦,٩٢٢,١٠٨	١٦٠,٣٨٨	٢,٠٣٥,٢٠٩	١١٥,٩٧٥	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣٢	٢٨,٥٤٣	٢٩,٢٣١	٥٢٣,١٢١	٣٢٧,٣٦٠	٣,٢٧٣,٦٠٠
٦,٩٢٢,١٠٨	١٦٠,٣٨٨	٢,٠٣٥,٢٠٩	١١٥,٩٧٥	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣٢	٢٨,٥٤٣	٢٩,٢٣١	٥٢٣,١٢١	٣٢٧,٣٦٠	٣,٢٧٣,٦٠٠
٩,٩٦٤,٣٢٢	١٩٠,٠١١	٣,٠٦٥,٥٠٩	٨٨,٩٨١	١,٩١٣	٢٣١,٣٣٤	١٩٥,٤٣١	٣٢,٨٤٢	٣١,٣٤٧	٥٢٥,٩٩٤	٣٢٧,٣٦٠	٥,٢٧٣,٦٠٠
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(٣٢٧,٣٦٠)	٣٢٧,٣٦٠
-	-	(٨٤٠,١٤٤)	-	-	-	-	-	-	-	٨٤٠,١٤٤	-
-	٨٨٤	(٣,٠٠٠)	-	-	-	-	-	٢,١١٧	-	-	-
-	١,٨٢٥	(١٣٢,٥٠١)	-	-	-	-	-	-	١٣٠,٦٧٥	-	-
-	٢٢	(٣,٠٢٢)	-	-	-	٣,٠٠٠	-	-	-	-	-
-	-	(٨٥,١٦٢)	-	-	٨٥,١٦٢	-	-	-	-	-	-
-	-	(١,٩٥٧)	-	١,٩٥٧	-	-	-	-	-	-	-
(٢٠,٦٣٤)	-	-	(٢٠,٦٣٤)	-	-	-	-	-	-	-	-
(١٧,٣٠٧)	-	-	(١٧,٣٠٧)	-	-	-	-	-	-	-	-
(١٠,٠٢٤)	(٨,٣٢٩)	(١,٦٩٥)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
(٢٦٤,٢٣٤)	-	(٢٦٤,٢٣٤)	-	-	-	-	-	-	-	-	-
٥٦٣,٨٧٤	٧,٣٣٧	٥٥٦,٥٣٨	-	-	-	-	-	-	-	-	-
١٠,٢١٥,٩٩٧	١٩١,٧٥٠	٢,٢٩٠,٣٣٤	٥١,٠٤٠	٣,٨٧٠	٣١٦,٤٩٥	١٩٨,٤٣٢	٣٢,٨٤٢	٣٣,٤٦٤	٦٥٦,٦٦٩	٨٤٠,١٤٤	٥,٦٠٠,٩٦٠
١٠,٢١٥,٩٩٧	١٩١,٧٥٠	٢,٢٩٠,٣٣٤	٥١,٠٤٠	٣,٨٧٠	٣١٦,٤٩٥	١٩٨,٤٣٢	٣٢,٨٤٢	٣٣,٤٦٤	٦٥٦,٦٦٩	٨٤٠,١٤٤	٥,٦٠٠,٩٦٠

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	إيضاح
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	رقم
		التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٤٥١,٦٩١	٨٧٢,٨٧٣	صافي الأرباح قبل الضرائب
		تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
٣٣,٩٤٨	٣٤,٢١٩	(٢١) إهلاك أصول ثابتة
٨,٣٥٠	١٤,٩١٦	(١٩) استهلاك أصول غير ملموسة
(١٨,٩٦٢)	١٢٤,٢١٢	(٩) الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات العملاء
١٦,٨٢٥	٣٦,٥٧٥	(٩) الخسائر الائتمانية المتوقعة لاذون الخزانة الحكومية
٢,٣٧٩	١٧٨	(٩) الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية
٢٨	٤١	(٩) الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك
١٠٨	٦,٢٤٣	(٩) الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك
٤	٤٣٥	(٩) عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة لادوات الدين شركات
٢٨٠	٨٨٩	(٩) الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى
١٩,٤٨٦	٣٢,٣٣١	(٣٠) عبء (رد) المخصصات الأخرى
(١٠٠,٦٨٩)	-	(١١) خسائر (أرباح) بيع أصول الت ملكيتها
(١٧٣,٢٩٤)	(٣٣٦,٨٧٥)	فروق تقييم استثمارات بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل بالعملات الاجنبية
١,٣٧٩	-	عبء (رد) التزامات التقاعد
٥,٥١٠	١٢,٨٦٨	(٣٠) فروق إعادة تقييم أرصدة المخصصات الأخرى
(٣,٥٨٦)	-	توزيعات الأرباح
(٧٨٨)	(٥,٤٣٣)	استهلاك علاوة الإصدار والخصم للاستثمارات المالية
٢٤٢,٦٧٠	٧٩٣,٤٧٤	أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات المستخدمة في أنشطة التشغيل
		صافي النقص (الزيادة) في الأصول والالتزامات
(٤٤٢,٠١٧)	٩٩٢,٣٩٣	(١٣) أرصدة لدى البنوك
(٦٤٨,٢٣٠)	١,٩٣٧,٠٥٨	اذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى
(٢٤,٢٧٩)	٣,٢٧٣	(١٤) أصول ماليه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر
(٥,٠٢١,٩٤٧)	(٧,٥٦١,١٥٢)	(١٥) قروض و تسهيلات للعملاء و البنوك
-	٨١	المشتقات المالية (بالصافي)
(٢٧٨,١٦٩)	٣١١,٩٢٦	(٢٠) أصول أخرى
٤٧٧,٨٢٣	(٩٤١,٧٢٧)	(٢٤) أرصدة مستحقة للبنوك
-	(٦٣١,٤٣٢)	(٢٥) عمليات بيع اذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء
٢,٤٦٨,٧٦١	٧,٣٣٩,١٧١	(٢٦) ودائع العملاء
(٣٠,٨٣٦)	٥٦٤,٢٤٤	(٢٩) التزامات اخري
(١١٤,٦١٧)	(١٥٨,٤٠٦)	ضرائب الدخل المسددة
(١١١)	(٤,٨٨٦)	(٣٠) مخصصات أخرى
(٣,٣٧٠,٩٥٢)	٢,٦٤٤,٠١٨	صافي التدفقات النقدية الناتجة من (المستخدمة في) أنشطة التشغيل
		التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
(٢٣,٣٦٨)	(١٤٦,١٥٧)	(٢١) مدفوعات لشراء أصول ثابتة وإعداد وتجهيز الفروع
٤٤٠,٢٠٠	-	متحصلات من بيع أصول الت ملكيتها
(٧,٥٩٦)	(١٩,٥٣٣)	(١٩) مدفوعات لشراء أصول غير ملموسة
(٢٩٠,١٢٤)	-	مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
١٠,١٦٢,٤٤٣	٣٩٩,٧٣١	متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(١٠,١٠٢,٢٧٨)	(٧٥٠,٩١٥)	ب/(١٧) مدفوعات مشتريات استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
١١٤,٩١٢	٢,٤٢٢,٠٩٠	ب/(١٧) متحصلات من استرداد استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
٣,٥٨٦	-	توزيعات أرباح محصلة
٢٩٧,٧٧٥	١,٩٠٥,٢١٧	صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	إيضاح
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	رقم
١٠١,٩٨٧	(١,٦١٨)	(٢٨)
(١٨٦,٦٢١)	(٢٦٤,٢٣٤)	
(٢٨,٦١٤)	(١٠,٠٢٤)	
(١١٣,٢٤٨)	(٢٧٥,٨٧٦)	
(٣,١٨٦,٤٢٦)	٤,٢٧٣,٣٥٩	(٣٣)
٨,٤١١,٢٣٥	١١,٦٦٥,٣٥٧	
٥,٢٢٤,٨٠٩	١٥,٩٣٨,٧١٦	
٧,٥٤٩,٠٦٨	٨,٤٣٩,١١٤	(١٢)
٤,٧٢٧,٩٨٠	١٢,٤٩٩,٣٤٤	(١٣)
٨,٢٤٧,٨٥٥	١٥,٣٥٤,٠٨١	
(٧,١٢٤,٨٨٧)	(٧,٨٠٨,٧٧٦)	(١٢)
(٩٨,٦٢٧)	(٦١٧,٩٦٦)	(١٣)
(٨,٠٧٦,٥٨٠)	(١١,٩٢٧,٠٨١)	
٥,٢٢٤,٨٠٩	١٥,٩٣٨,٧١٦	

معاملات غير نقدية

مبلغ ٤٦,٥٢٦ ألف جنيه مصري قيمة إضافات أصول ثابتة تم تحويلها من الأرصدة المدينة إلى الأصول الثابتة خلال السنة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغيير في الأرصدة المدينة والأصول الثابتة والأصول الغير ملموسة

مبلغ ٣٦,٥٤٦ ألف جنيه مصري قيمة فروق تقييم إستثمارات ماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى احتياطي القيمة العادلة والإستثمارات الماليه بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل والإستثمارات الماليه بالتكلفة المستهلكة و الالتزامات الضريبية الموجلة والأرباح المحتجزة

مبلغ ٦٣,١٢٦ ألف جنيه مصري قيمة أصول ألت ملكيتها تم تحويلها من قروض وتسهيلات العملاء إلى الأرصدة المدينة خلال الفترة وقد تم إلغاء أثر ذلك من بندى التغيير في الأرصدة المدينة وقروض وتسهيلات العملاء

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المجمعة وتقرأ معها.

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٣٠١,٨٩٠	٥٦٣,٨٧٥	صافى ارباح الفترة
(٢٥٠)	(١١,٤٩٩)	ارباح (خسائر) فروق تقييم ادوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٦١,٦٦٧)	(٨٨,٣٩٩)	ارباح (خسائر) فروق تقييم ادوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(١,١٦١)	٢,٣٤٤	ارباح (خسائر) فروق تقييم صناديق استثمار بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
٢٣,٨٩٦	٧٦,٩١٩	ارباح (خسائر) فروق تقييم أسعار صرف العملات الأجنبية لأدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٥,٣٧٦)	(١٧,٣٠٧)	ضرائب الدخل
٢٥٧,٣٣١	٥٢٥,٩٣٤	صافى الدخل الشامل للفترة

تعتبر الإيضاحات متممة لهذه القوائم المالية المراجعة وتقرأ معها.

١. معلومات عامة:

تأسس البنك المصري لتنمية الصادرات (شركة مساهمة مصرية) بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٨٣ طبقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٣ ونظامه الأساسي بجمهورية مصر العربية ويقع المركز الرئيسي للبنك في محافظة القاهرة ٧٨ ش التسعين الجنوبي- مركز المدينة – القاهرة الجديدة ، والبنك مدرج في البورصة المصرية ، ويقوم البنك بتشجيع وتنمية الصادرات المصرية والمعاونة في قيام قطاع تصديري زراعي وصناعي وتجاري وخدمي وتقديم كافة الخدمات المصرفية التي تقوم بها كافة البنوك وذلك بالعملة المحلية والعملات الأجنبية الأخرى وذلك من خلال مركزه الرئيسي وعدد أربعة وأربعون فرعاً، وقد بلغ عدد العاملين ١٥٩٥ موظف في تاريخ القوائم المالية. وافقت الجمعية العامة غير العادية للبنك المنعقدة بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على تعديل المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك لتبدأ السنة المالية للبنك ببداية السنة الميلادية في أول يناير وتنتهي في ٣١ من ديسمبر. إعتد مجلس إدارة البنك إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ بتاريخ ٢١ مايو ٢٠٢٣.

ملخص السياسات المحاسبية:

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية المجمعة، وقد تم إتباع هذه السياسات بثبات لكل السنوات المعروضة إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك.

أ - أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تم إعداد هذه القوائم المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس الإدارة بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات إعداد القوائم المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الأدوات المالية" الصادر من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩، ويتم الرجوع لمعايير المحاسبة المصرية فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه القواعد و التعليمات . وأعد البنك القوائم المالية المجمعة للبنك وشركاته التابعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وقد تم تجميع الشركات التابعة تجميعاً كلياً في القوائم المالية المجمعة وهي الشركات التي للبنك فيها بصورة مباشرة وغير مباشرة أكثر من نصف حقوق التصويت أو لديه القدرة على السيطرة على السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة بصرف النظر عن نوعية النشاط ، ويمكن الحصول على القوائم المالية المجمعة للبنك من إدارة البنك. ويتم عرض الاستثمارات في شركات تابعة وشقيقة في القوائم المالية المستقلة للبنك ومعالجتها محاسبياً بالتكلفة ناقصاً خسائر الاضمحلال .

تم تجميع القوائم المالية للشركات وفقاً لآخر قوائم مالية للشركات التابعة في ٣١ مارس ٢٠٢٣

ب - أسس تجميع القوائم المالية

ب/١ - الشركات التابعة:

- الشركات التابعة هي المنشآت التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت. ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت المستقبلية التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان للمجموعة القدرة على السيطرة على المنشأة الأخرى.
- يتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة بالقوائم المالية المجمعة للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بداية السيطرة وحتى تاريخ توقف البنك عن ممارسة حقوق تلك السيطرة.
- تم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة والمستثمر بها بطريقة غير مباشرة اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠١٣.

وفيما يلي بيان بالشركات التابعة والشقيقة والاستثمارات المباشرة وغير مباشرة التي للبنك سيطرة عليها والتي تم تجميعها بالقوائم المالية المجمعة للبنك (الشركة القابضة) في ٣١ مارس ٢٠٢٣:

نسبة المساهمة %	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ بألف جنيه مصري	نسبة المساهمة %	٣١ مارس ٢٠٢٣ بألف جنيه مصري	
٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	٩٩,٩٩	٤١٠,٩٧٩	شركة إيجيبت كابيتال القابضة
٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	٩٩,٩٩	٥,٠٠٠	العالمية القابضة للاستثمارات المالية
٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	٩٩,٩٩	١٠٦,٩٨٩	شركة بيتا الماليه القابضة
٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	٧٠,٥٥	١٧٦,٣٨٣	الشركة المصرية لضمان الصادرات
٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	٣٩,٥٠	١١,٨٥٠	المصري للاستثمارات العقارية
٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	٣٩,٥٠	٦٧,٩٤٠	شركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية
٠,٠٥	٣	٠,٠٥	٣	ايجيبت كابيتال العقارية
٧٥,٠٠	١١٢,٥٠٠	٨٣,٣٣	١١٢,٥٠٠	شركة EBE FACTORS
كما تم تجميع شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش وشركة تنمية السياحة المصرية (احدى الشركات التابعة لشركة ايجيبت كابيتال القابضة) والتي تمثل استثمار غير مباشر تتوافر فيه شروط السيطرة من قبل مصرفنا.				

-نبذة مختصرة عن أنشطة المجموعة :

➤ شركة ايجيبت كابيتال القابضة :

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ شركة بيتا المالية القابضة للاستثمارات المالية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية (شركات قابضة) تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقها المالية وزيادة رؤوس أموالها.

➤ الشركة المصرية لضمان الصادرات:

جاء في قانون إنشاء البنك حالمصري لتنمية الصادرات أن من أحد أغراضه الأساسية "العمل على وضع وتنفيذ نظام لتأمين مصدري السلع الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية التي قد يتعرضون لها لأسباب لا ترجع إلى خطأ المصدر سواء كانت تلك المخاطر ناشئة قبل تسليم السلع المتعاقد على تصديرها أو بعد تسليمها وذلك وفقاً للقواعد التي يضعها مجلس إدارة البنك"، وقد أدى البنك هذه المهمة بإنشائه للشركة المصرية لضمان الصادرات عام ١٩٩٢ شركة مساهمة مصرية.

➤ شركة المصري للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاولة نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة إيه بيتا للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة ايجيبت كابيتال للاستثمارات العقارية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في مزاوله نشاط الاستثمار العقاري بكافة أنواعه بجميع أنحاء جمهورية مصر العربية.

➤ شركة تنمية السياحة المصرية:

هي شركة مساهمة مصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولانحته التنفيذية تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة المشروعات و المنشآت السياحية المختلفة مثل القرى السياحية و الفنادق و الموتيلات وإقامة وتملك المنشآت الفندقية العائمة والقائمة بالفعل والسابق صدور تراخيص لها و المطاعم و استغلال وإدارة وبيع و تأجير هذه الوحدات جزئياً أو كلياً و تقديم كافة الخدمات اللازمة و المكتملة لهذه المنشآت و مباشرة كافة الأنشطة السياحية المذكورة أعلاه سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها و يجوز أن تكون لها مصلحة أو تشارك باي وجه من الوجوه مع الشركات و غيرها من المنشآت التي تزاو أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها علي تحقيق غرضها في مصر وفي الخارج.

➤ شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش:

تأسست شركة الاستثمارات السياحية بسهل حشيش " أوبروي الغردقة - سابقاً - شركة مساهمة مصرية" طبقاً لأحكام القانون ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بناءً علي موافقة الهيئة العامة للإستثمار في ١٩ سبتمبر ١٩٩٤ تابعة للبنك المصري لتنمية الصادرات. ويتمثل غرض الشركة في إقامة قرية سياحية مستوي خمس نجوم.

➤ شركة أي بي اي للتخصيم:

انشأت طبقاً للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ و خاضعة لاحكام قانون سوق المال و تم قيدها بالسجل التجارى و حصلت على ترخيص مزاوله النشاط من الهيئة العامة للرقابة المالية

و يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناء المجموعة للشركات. ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتكبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافاً إليها أية تكاليف تعزي مباشرة لعملية الاقتناء. ويتم قياس الأصول المقتناه القابلة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية. وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة المجموعة في صافي الأصول بما في ذلك الأصول والالتزامات المحتملة المقتناه القابلة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لذلك الصافي يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل.

ب/٢ - المعاملات المستبعدة عند تجميع القوائم المالية

عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات المجموعة ، واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضمحلال في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للمجموعة وتم تجميع القوائم المالية للشركات التابعة وفقاً لأخر ميزانية معتمدة.

ب/٣ - المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية

تعتبر المجموعة المعاملات مع أصحاب حقوق الأقلية على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة ، ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى حقوق الأقلية وذلك في قائمة الدخل ، وينتج عن عمليات الشراء من حقوق الأقلية شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتناه والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة.

ب/٤ - الشركات الشقيقة

الشركات الشقيقة هي المنشآت التي تمتلك المجموعة نفوذًا مؤثرًا عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون للمجموعة حصة ملكية من ٢٠% إلى ٥٠% من حقوق التصويت. تثبت الاستثمارات في الشركات الشقيقة أولاً بالتكلفة ويتم المحاسبة عنها لاحقًا لتاريخ الاعتراف الأولي بطريقة حقوق الملكية. وتتضمن استثمارات المجموعة في الشركات الشقيقة الشهرة (ناقصًا أي اضمحلال متراكم في القيمة) التي تم تحديدها عند الاقتناء.

ج- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى. والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة.

د- ترجمة العملات الأجنبية

د/١ - عملة التعامل والعرض

يتم عرض القوائم المالية للبنك بالجنيه المصري وهي عملة التعامل والعرض للبنك .

د/٢ - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

- تُمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأخرى في نهاية الفترة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم ضمن البنود التالية:

- صافي دخل المتاجرة أو صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأصول/الالتزامات بغرض المتاجرة أو تلك المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بحسب النوع.
- حقوق الملكية للمشتقات المالية بصفة تغطية مؤهلة للتدفقات النقدية أو بصفة تغطية مؤهلة لصافي الاستثمار.
- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى بالنسبة لباقي البنود.
- يتم تحليل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المُستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغيرات في التكلفة المُستهلكة ضمن عائد القروض والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل).
- تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقدية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحتفظ بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمن احتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية.

هـ - أدون الخزانة

يتم الاعتراف الأولى بأدون الخزانة بتكلفة إقتنائها وتظهر بقائمة المركز المالي بالقيمة العادلة مستبعداً منها رصيد العوائد التي لم تستحق بعد.

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية مبنوية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وقروض ومديونيات، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولي.

- الإثبات والقياس المبدئي:

جميع الإضافات و الاستبعادات للأصول المالية يتم إثباتها في تاريخ العملية، و هو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء او بيع الأصل و ان الإضافات و الاستبعادات هي إضافة و استبعادا للأصول المالية و التي تتطلب تسليم الأصول خلال الاطار الزمني المنصوص عليه عامة في القوائين او الأعراف حسب اعراف السوق.

يتم قياس الأصول او الالتزامات المالية مبنيا بالقيمة العادلة المضافاً إليها، في حالة البند الغير مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر تكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة الى الاقتناء او الإصدار.

- التصنيف:

عند الإثبات المبدئي، يتم تصنيف الأصول المالية كقياسها: بالتكلفة المستهلكة او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر او مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم قياس الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر:

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى الاحتفاظ بالأصول من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

ينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة التدفقات النقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

يتم قياس أدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل فقط عند استيفاء كل من الشرطين التاليين ولم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

يتم الاحتفاظ بالأصول في نموذج الاعمال الذي يهدف الى تحقيق كل من تحصيل التدفقات النقدية وبيع الأصول المالية، وينتج عن الشروط التعاقدية للأصول المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

عند الإثبات المبدئي لاستثمارات أسهم حقوق الملكية والتي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة، يجوز للبنك اختيار لا رجعه فيه بعرض التغيرات في القيمة العادلة في الدخل الشامل الاخر. يتم عمل هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حده.

تمثل القروض و المديونيات أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليست متداولة في سوق نشطة فيما عدا :

* الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بغرض المتاجرة، أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

* الأصول التي بوبها البنك على أنها متاحة للبيع عند الاعتراف الأولى بها.

*الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الانتمائية.

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح او الخسائر.

* الخسائر الانتمائية المتوقعة:

تمثل المتطلبات في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ تغييراً جوهرياً عن متطلبات معيار المحاسبة المصري ٢٦ المتعلق بالأدوات المالية، الإثبات والقياس.

المعيار الجديد يؤدي الى تغييرات أساسية في محاسبة الأصول المالية وبعض جوانب محاسبة الالتزامات المالية. فيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية والنتيجة عن اعتماد المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية رقم ٩:

يطبق البنك نهج من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للأصول المالية المدرجة بالتكلفة المستهلكة و أدوات الدين المصنفة كدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر. يتم تحويل الأصول من خلال المراحل الثلاثية التالية وذلك على أساس التغيير في جودة التصنيفات الائتمانية منذ الاعتراف المبدي لهذه الأصول :

- المرحلة الأولى: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً بالنسبة للتعرضات التي لم تكون هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدي ، يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبط باحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى ١٢ شهراً القادمة.
- المرحلة الثانية : الخسائر الائتمانية على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً – بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الاعتراف المبدي ، ولكنها ليست مضمحلة ائتمانياً ، يتم اثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

- يتضمن نموذج تصنيف عملاء انتمان الشركات أعداد تقييم للعملاء استنادا على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل ؛ علماً بأنه يتم تصنيف عملاء الانتمان على أساس فردي (Individual) وفيما يتعلق بمحفظة التجزئة المصرفية ومدينو شراء أصول والقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة من خلال المنتجات المختلفة ذات الخصائص المتشابهة يتم تقييمها واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة لها على أساس مجمع (Collective) واستناداً على البيانات بالسوق.

- يتم الاعتماد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على نموذج التصنيف الائتماني المتعاقد معه واستناداً على المعادلة التالية: (معدل احتمالية الإخفاق x معدل الخسارة عند الإخفاق X الرصيد عند التعثر) ويتم قياسه على أساس فردي أو مجمع هذا ويتضمن نموذج تصنيف عملاء انتمان الشركات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على أعداد تقييم للعميل استناداً على معايير كمية ومعايير نوعية أخرى بأوزان نسبية مختلفة وصولاً إلى تقييم نهائي للعميل يقابله معدل احتمالية الإخفاق على مستوى فئات التصنيف المختلفة متضمناً النظرة المستقبلية والتي تعتمد على أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي لتعكس الأوضاع الاقتصادية والتي تأثر بدورها على تصنيف العميل بالمستقبل مع احتساب معدل الخسارة عند الإخفاق وذلك على مستوى كل تسهيل بالإضافة الى ان معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) يمثل الخسارة في الجزء المكشوف بعد استبعاد معدل الاسترداد المتوقع (القيمة الحالية لما يمكن استرداده من قيمة الاستثمار في الأصل المالي سواء من ضمانات أو تدفقات نقدية مقسوماً على القيمة التعثر " ١ - معدل الاسترداد" ، ويتم احتساب هذا المعدل لكل تسهيل بشكل فردي) هذا ويتم الاعتماد بالأساس في الاحتساب على محاور أساسية موضحة على النحو التالي:

- التدفقات النقدية المتولدة من النشاط التشغيلي (Cash flow).
 - الضمانات المقابلة للتسهيل (Collateral).
 - الرافعة المالية للمقترض "Financial Leverage".
 - أيه التزامات على المنشأة ذات أولوية في السداد عن دين مصرفياً.
- يتمثل الرصيد عند التعثر (E.A.D) في الرصيد المستخدم في تاريخ إعداد المركز مضافاً إليه المبالغ التي قد يتم استخدامها في المستقبل من قبل العميل.

المعايير الخاصة بتصنيف عملاء الائتمان فيما بين ٣ المراحل:

وتشمل أسس التصنيف لمحفظة عملاء الائتمان وفقاً للمعايير الكمية والمعايير النوعية المحددة من البنك المركزي واستناداً على خبرة القائمين على الإدارة؛ وبناءً عليه تم تصنيف جميع العملاء بناءً على المعايير التالية:

المرحلة الأولى:

تشمل هذه المرحلة جميع العملاء المنتظمين في السداد مع عدم وجود أية متأخرات في السداد وتلك التي لا يتوافر فيهم أي من المعايير الواردة في المرحلة الثانية والثالثة وبالنسبة لعملاء ائتمان الشركات الكبرى والمشروعات المتوسطة يتم ادراج العملاء المصنفين من درجة مخاطر (٦-١).

المرحلة الثانية:

تشمل هذه المرحلة العملاء الذين شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في مخاطر الائتمان ويتم التصنيف في هذه المرحلة بناءً على المعايير التالية: -

معايير نوعية	معايير كمية	السبب
<ul style="list-style-type: none"> زيادة كبيرة بسعر العائد مما قد يؤثر سلباً على نشاط المقترض ويؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية. تغييرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها المقترض. طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه المقترض. تغييرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلية أو المتوقعة أو التدفقات النقدية. تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين/القروض التجارية. 	<ul style="list-style-type: none"> إذا تأخر المقترض عن سداد التزاماته التعاقدية لمدة ٣٠ إلى ٩٠ يوم من تاريخ الاستحقاق. * جميع العملاء بدرجة الجدارة الائتمانية ٧ (مخاطر تحتاج لعناية خاصة) انخفاض في الجدارة الائتمانية للمقترض ثلاثة درجات مقارنة بدرجة الجدارة الائتمانية للعميل عند بداية التعامل مع مصرفنا 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> تغييرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للمقترض. 	<ul style="list-style-type: none"> أظهر سلوك المقترض تأخر معتاد في السداد عن المهلة المسموح بها للسداد وبفترات تأخير من يوم واحد أقصى ٣٠ يوم * متأخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة. 	قروض المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر وقروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

المرحلة الثالثة:

تشمل هذه المرحلة القروض والتسهيلات التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها (العملاء غير المنتظمين) والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة؛ ويتم التصنيف استناداً على المعايير التالية:

معايير نوعية	معايير كمية	البيان
<ul style="list-style-type: none"> • تعثر المقرض مالياً. • اختفاء السوق النشط للأصل المالي أو أحد الأدوات المالية للمقرض بسبب صعوبات مالية. • احتمال أن يدخل المقرض في مرحلة الإفلاس أو إعادة الهيكلة نتيجة صعوبات مالية. • إذا تم شراء أصول المقرض المالية بخضم كبير يعكس خسائر الائتمان المتكبدة. 	<ul style="list-style-type: none"> • درجات تصنيف ائتماني ٨، ٩، ١٠. • و/أو تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية. 	قروض الشركات الكبرى والمتوسطة
<ul style="list-style-type: none"> • وفاة أو عجز المقرض. 	<ul style="list-style-type: none"> • تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض المشروعات الصغيرة والصغيرة جداً والمتناهية الصغر.
	<ul style="list-style-type: none"> • تأخر المقرض أكثر من ٩٠ يوماً عن سداد أقساطه التعاقدية يصبح في حالة إخفاق. 	قروض التجزئة المصرفية والقروض العقارية

تم تعديلها بناءً على منشور البنك المركزي لتصبح ١٨٠ يوم.

حيث صدر قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ٧ ديسمبر ٢٠٢١ و الذي نص على

أولاً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة:

١. يتم ادراج العملاء ضمن المرحلة الثالثة في حالة عدم الالتزام بالشروط التعاقدية، في حالة وجود مستحقات تساوى أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة (وذلك بدلاً من ٩٠ يوم وفقاً للتعليمات الحالية).

٢. بالنسبة للعملاء السابق ادراجهم بالمرحلة الثالثة لوجود مستحقات تساوي أو تزيد عن (٩٠) يوم، يتم ترقيتهم إلى المرحلة الثانية إذا كانت المستحقات تقل عن ١٨٠ يوم، مع استمرار الاحتفاظ بالخسائر الائتمانية المتوقعة المحسبة لهؤلاء العملاء.

٣. يتم ترقية العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية في حالة استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية وسداد العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة (حسب الأحوال) والانتظام في السداد لمدة ٩٠ يوم.

ثانياً: بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة - المنتظمة في السداد وفقاً للمركز في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ - وجاء تعثرهم نتيجة لتداعيات الأزمة الحالية:

يتعين ترقية هؤلاء العملاء من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية مع التأكيد على استمرار حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثالثة، إلى أن يقوم العملاء باستيفاء كافة شروط الترقى وفقاً للتعديلات الواردة بالبند أولاً بعاليه، حتى يتسنى حساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المرحلة الثانية.

ثالثاً : يتم تطبيق كافة ما سبق لمدة ١٨ شهراً اعتباراً من ١٤ ديسمبر ٢٠٢١

تحديد مفهوم التعثر وتعديل تصنيف العميل ونقله إلى المرحلة الثالثة "Stage ٣" يعد جزء لا يتجزأ من دور إدارة المخاطر والذي يتضمن معايير كمية ومؤشرات نوعية أخرى وذلك وفقاً لما جاء بالمعيار الدولي لإعداد القوائم المالية رقم "٩" بالفقرة رقم (B٥,٥,٣٧).

-الخسائر الائتمانية المتوقعة للديون غير المنتظمة:-

يتم اتباع أياً من الأسس التالية لاحتساب معدل الخسارة عند الإخفاق (LGD) وذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

(ECL) للعملاء غير المنتظمين:

- القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية طبقاً لاتفاقات التسويات / الجدولة المبرمة.
- القيمة الحالية للضمانة القائمة بعد استبعاد المصروفات القضائية الخاصة بالتنفيذ.
- معدلات الإخفاق التاريخية.

• تقييم نموذج الاعمال

- يقوم البنك بتقييم الهدف من نموذج الاعمال الذى يتم الاحتفاظ بالأصول من خلاله على مستوى محفظة الاعمال؛ و هذه الطريقة تعكس بشكل أفضل كيفية إدارة الاعمال و طريقة تقديم المعلومات الى الإدارة. فيما يلي المعلومات التي تم أخذها بعين الاعتبار:
- السياسات و الأهداف المحددة لمحفظة الاعمال و التطبيق العملي لتلك السياسات. وبالأخص ما اذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على تحقيق الإيرادات من الفوائد التعاقدية وتحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول و الاحتفاظ بها لغرض السيولة.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الاعمال و (الأصول المالية التي يتم الاحتفاظ بها ضمن نموذج الاعمال ذلك) وكيفية إدارة هذه المخاطر و معدل تكرار المبيعات و قيمتها وتوقيتها في الفترات السابقة، و أسباب تلك المبيعات، بالإضافة الى توقعاتها بشأن أنشطة المبيعات المستقبلية بالرغم من ذلك، فإن المعلومات الخاصة بأنشطة المبيعات لا يمكن أخذها في الاعتبار بمفردها عن باقي الأنشطة، بل تعتبر جزء من عملية التقييم الشامل لكيفية تحقيق البنك لأهداف إدارة الأصول المالية بالإضافة الى كيفية تحقيق التدفقات النقدية.
- يتم قياس الأصول المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة او التي يتم ادارتها والتي يتم تقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث لا يتم الاحتفاظ بها من اجل تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و لا يتم الاحتفاظ بها على حد سواء من اجل تحصيل التدفقات النقدية و بيع الأصول المالية.

تقييم ما اذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية فقط مدفوعات من المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ القائم:

- لأغراض هذا التقييم يتم تحديد المبلغ الأصلي على أساس القيمة العادلة للأصول المالية عند الاثبات المبدي. يتم تحديد (الفائدة) على أساس مقابل القيمة الزمنية للنقود و المخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي القائم و ذلك خلال فترة معينة من الزمن او المخاطر الإقراض الأساسية الأخرى و التكاليف (مثال: مخاطر السيولة و التكاليف الإدارية)، و كذلك هامش الربح.
- ويوجد لدى البنك ٣ نماذج اعمال تتمثل في نموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية ونموذج الاعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية و البيع ونماذج أعمال أخرى تتضمن (المتاجرة-إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة-تعظيم التدفقات النقدية عن الطريق البيع).

• إعادة التصنيف

- لا يتم تصنيف الأصول المالية بعد اثباتها المبدي، الا في حالة تغيير البنك لنموذج الاعمال لإدارة الأصول المالية.

٣- الاستبعاد:-

- الأصول المالية

- يقوم البنك باستبعاد الأصول المالية عند انقضاء الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية من الأصل المالى او قامت بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية وفقا للمعاملات التي يتم فيها نقل جميع المخاطر والمنافع الجوهرية وللملكية المتعلقة بالأصل المالى الذي تم نقله او عندما يقوم البنك بنقل او بقاء جميع المخاطر والمنافع الجوهرية للملكية وأنها لم تحتفظ بالسيطرة على الأصول المالية.
- عند استبعاد الأصول المالية، فان الفرق بين القيمة المدرجة للأصل المالى او (القيمة المدرجة بجزء الاصل المالى المستبعد) ومجموع (المقابل المستلم) بما في ذلك أي صل جديد تم اقتناؤه مخصوم منه أي التزام جديد مفترض و أي مكسب او خسارة متراكمة تم اثباته في الدخل الشامل يتم اثباته في الأرباح او الخسائر. اعتبارا من ١ يوليو ٢٠١٩ لا يتم اثبات أي مكسب/خسارة مثبتة في

الدخل الشامل الاخر فيما يتعلق باسمهم حقوق الملكية في قائمة الأرباح و الخسائر عند استبعاد تلك الأسهم. يتم اثبات اية فوائد للأصول المالية المحولة التي تكون مؤهلة لاستبعاد التي يتم انشاؤها او الاحتفاظ من قبل البنك كأصل او التزام منفصل. إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالأصول المالية، يقيم البنك ما إذا كانت التدفقات النقدية للأصول المالية المعدلة تختلف اختلافا جوهريا في حالة وجود اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فتعتبر الحقوق التعاقدية للتدفقات النقدية الناتجة من الأصول المالية الاصلية قد انقضت مدتها. ففي هذه الحالة، يتم استبعاد الأصول المالية الاصلية و يتم اثبات الأصول المالية الجديدة بالقيمة العادلة. يتم استبعاد الأصل المالي (كليا وجزئيا) عند:

- انقضاء الحقوق في استلام التدفقات النقدية من الأصل.
- قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكنه تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري الى طرف ثالث بموجب (ترتيب سداد) سواء قيام البنك بنقل جميع المخاطر و المنافع الجوهرية المتعلقة بالأصل او عندما لم يتم بنقل او إبقاء المخاطر و المنافع الجوهرية للأصول ولكنه قام بنقل السيطرة على الأصول.
- الالتزامات المالية
- يتم استبعاد الالتزام المالي عندما يكون الالتزام تم أخلانه او ألغاه او انتهت مدته.

ز – المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في آن واحد.

ح – أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

- يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة. ويتم الحصول على القيمة العادلة من الأسعار السوقية المعلنة في الأسواق النشطة، أو المعاملات السوقية الحديثة، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخضومة ونماذج تسعير الخيارات، بحسب الأحوال. وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.
 - يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى، مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسهم، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بتلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير محبوب بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر. ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة.
 - ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويب العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تغطية، وعلى طبيعة البند المغطى. ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أي مما يلي:
 - تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
 - تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تُنسب إلى أصل أو التزام معترف به، أو تُنسب إلى معاملة متنبأ بها (تغطية التدفقات النقدية).
 - تغطيات صافي الاستثمار في عمليات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار).
- ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة.

يقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطر والاستراتيجية من الدخول في معاملات التغطية المختلفة. ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى.

ح/١ - تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .

ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود مبادلات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى "صافي الدخل من العائد". ويؤخذ أثر التغيرات الفعالة في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى "صافي دخل المتاجرة".

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى "صافي دخل المتاجرة". وإذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المُستهلكة، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار الفتره حتى الاستحقاق. وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أُجريت على القيمة الدفترية لأداة حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها.

ح/٢ - تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة المؤهلة لتغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف على الفور بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل "صافي دخل المتاجرة" .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر. وتؤخذ الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادلات العملة والخيارات إلى "صافي دخل المتاجرة".

وعندما تستحق أو تُباع أداة تغطية أو إذا لم تُعد التغطية تفي بشروط محاسبة التغطية، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتنبأ بها. أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتنبأ بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل.

ح/٣ - تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار مثل تغطيات التدفقات النقدية. ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية؛ بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال. ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية.

ح/٤ - المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن "صافي دخل المتاجرة" بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر" وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ط - الاعتراف بأرباح وخسائر اليوم الأول المؤجلة

بالنسبة للأدوات التي تُقاس بالقيمة العادلة يُعد أفضل دليل على القيمة العادلة للأداة في تاريخ المعاملة هو سعر المعاملة (أى القيمة العادلة للمقابل المُسلم أو المُستلم)، إلا إذا كان الاستدلال على القيمة العادلة للأداة في تاريخ تلك المعاملة يستند إلى أسعار مُعلنة للمعاملات في الأسواق أو باستخدام نماذج تقييم. وعندما يدخل البنك في معاملات يستحق بعضها بعد فترات طويلة ، يتم تحديد القيمة العادلة لها باستخدام

نماذج تقييم قد لا تعتمد جميع مدخلاتها على أسعار أو معدلات أسواق مُعلنة ولذلك يتم الاعتراف الأولي بتلك الأدوات المالية بالقيمة العادلة التي يتم الحصول عليها من نموذج التقييم والتي قد تختلف عن سعر المعاملة.

وفي هذه الحالة لا يتم الاعتراف فوراً ضمن الأرباح أو الخسائر بالفرق بين سعر المعاملة والمبلغ الناتج من النموذج (تُعرف "بأرباح وخسائر اليوم الأول) ، بل تدرج الخسائر ضمن الأصول الأخرى والأرباح ضمن الإلتزامات الأخرى. ويتحدد توقيت الاعتراف بالأرباح والخسارة المؤجلة

لكل حالة على حدى، وذلك إما باستهلاكها على عمر الأداة المالية المقنتاة إذا كانت ذات تاريخ إستحقاق ثابت ، أو بأن يؤجل الاعتراف بها بالأرباح أو الخسائر لحين أن تتمكن المنشأة من تحديد القيمة العادلة للأداة باستخدام مدخلات أسواق معلنة ، أو عند تسوية المعاملة. وحينما تظهر فيما بعد أسعار معلنة للأداة عندئذ يتم قياسها بالقيمة العادلة ، ويتم الاعتراف فوراً بقائمة الدخل بالتغيرات اللاحقة فى القيمة العادلة.

ى- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند "عائد القروض والإيرادات المشابهة" أو "تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة" بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تُحمل بعائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المُستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها. ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لحصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي. وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداة المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتتضمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة أية علاوات أو خصومات.

وعند تصنيف القروض أو المديونيات بأنها غير منتظمة أو مضمحلة بحسب الحالة لا يتم الاعتراف بإيرادات العائد الخاص بها ويتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي وذلك وفقاً لما يلي:

- عندما يتم تحصيلها وذلك بعد استرداد كامل المتأخرات بالنسبة للقروض الاستهلاكية والعقارية للإسكان الشخصي والقروض الصغيرة للأنشطة الاقتصادية.

- بالنسبة للقروض الممنوحة للمؤسسات يتبع الأساس النقدي أيضاً حيث يُعلى العائد المحسوب لاحقاً وفقاً لشروط عقد الجدولة على القرض لحين سداد ٢٥% من أقساط الجدولة وبحد أدنى انتظام لمدة سنة وفي حالة استمرار العميل في الانتظام يتم إدراج العائد المحسوب على رصيد القرض القائم بالإيرادات (العائد على رصيد الجدولة المنتظمة) دون العائد المُهمش قبل الجدولة الذي لا يُدرج بالإيرادات إلا بعد سداد كامل رصيد القرض في المركز المالي قبل الجدولة.

ك – إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة قرض أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالقروض أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمحلة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد وبالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكماً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدل العائد الفعلي.

ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على القروض إذا كان هناك احتمال مرجح بأنه سوف يتم سحب هذه القروض وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على القرض ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك للقرض يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط.

ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيراد عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج القروض المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بأي جزء من القرض أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركين الآخرين.

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسهم أو أدوات مالية أخرى أو اقتناء أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية. ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداء الخدمة. ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار الفتره التي يتم أداء الخدمة فيها.

ل - إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها.

م - اتفاقيات الشراء وإعادة البيع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء

يتم عرض الأدوات المالية المباعة بموجب اتفاقيات لإعادة شرائها ضمن الأصول المالية ويتم عرض الالتزام (اتفاقيات الشراء وإعادة البيع) ببند منفصل ضمن الالتزامات الأخرى، ويتم الاعتراف بالفرق بين سعر البيع وسعر إعادة الشراء على أنه عائد يستحق على مدار مدة الاتفاقيات باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي.

ن - اضمحلال الأصول المالية

ن/١ - الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المُستهلكة

يقوم البنك في تاريخ كل ميزانية بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد الأصول المالية أو مجموعة من الأصول المالية. ويُعد الأصل المالي أو المجموعة من الأصول المالية مضمحلة ويتم تحمل خسائر اضمحلال ، عندما يكون هناك دليل موضوعي على اضمحلال نتيجة لحدث أو أكثر من الأحداث التي وقعت بعد الاعتراف الأولي للأصل (حدث الخسارة) وكان حدث الخسارة يؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للأصل المالي أو لمجموعة الأصول المالية التي يمكن تقديرها بدرجة يعتمد عليها. وتتضمن المؤشرات التي يستخدمها البنك لتحديد وجود دليل موضوعي على خسائر اضمحلال أياً مما يلي:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقرض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقرض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقرض.
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقرض بمنحه امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية.
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

ومن الأدلة الموضوعية على خسائر اضمحلال مجموعة من الأصول المالية وجود بيانات واضحة تشير إلى انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه المجموعة منذ الاعتراف الأولي على الرغم من عدم إمكانية تحديد هذا الانخفاض لكل أصل على حدة ، ومثال ذلك زيادة عدد حالات الإخفاق في السداد بالنسبة لأحد المنتجات المصرفية ويقوم البنك بتقدير الفترة ما بين وقوع الخسارة والتعرف عليها لكل محفظة محددة وتتراوح هذه الفترة بصفة عامة بين ثلاثة إلى اثني عشر شهراً.

كما يقوم البنك أولاً بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال لكل أصل مالي على حده إذا كان ذو أهمية منفرداً، ويتم التقدير على مستوى إجمالي أو فردي للأصول المالية التي ليس لها أهمية منفردة ، وفي هذا المجال يُراعى ما يلي:

إذا حدد البنك أنه لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي تم دراسته منفرداً، سواء كان هاماً بذاته أم لا، عندها يتم إضافة هذا الأصل مع الأصول المالية التي لها خصائص خطر انتماني مشابهة ثم يتم تقييمها معاً لتقدير الاضمحلال وفقاً لمعدلات الإخفاق التاريخية

إذا حدد البنك أنه يوجد دليل موضوعي على اضمحلال أصل مالي، عندها يتم دراسته منفرداً لتقدير الاضمحلال، وإذا نتج عن الدراسة وجود خسائر اضمحلال، لا يتم ضم الأصل إلى المجموعة التي يتم حساب خسائر اضمحلال لها على أساس مجمع. إذا نتج عن الدراسة السابقة عدم وجود خسائر اضمحلال يتم عندئذ ضم الأصل إلى المجموعة.

ويتم قياس مبلغ مخصص خسائر الاضمحلال بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، ولا يدخل في ذلك خسائر الائتمان المستقبلية التي لم يتم تحملها بعد، مخصصة باستخدام معدل العائد الفعلي للأصل المالي. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل باستخدام حساب مخصص خسائر الاضمحلال ويتم الاعتراف بعبء الاضمحلال عن خسائر الائتمان في قائمة الدخل.

وإذا كان القرض أو الاستثمار يحمل معدل عائد متغير، عندها يكون سعر الخصم المستخدم لقياس أية خسائر اضمحلال هو معدل العائد الفعلي وفقاً للعقد عند تحديد وجود دليل موضوعي على اضمحلال الأصل. وللأغراض العملية، قد يقوم البنك بقياس خسائر اضمحلال القيمة على أساس القيمة العادلة للأداة باستخدام أسعار سوق معلنة، وبالنسبة للأصول المالية المضمونة، يراعى إضافة القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي، وتلك التدفقات التي قد تنتج من التنفيذ على وبيع الضمان بعد خصم المصاريف المتعلقة بذلك.

ولأغراض تقدير الاضمحلال على مستوى إجمالي، يتم تجميع الأصول المالية في مجموعات متشابهة من ناحية خصائص الخطر الائتماني، أي على أساس عملية التصنيف التي يجريها البنك أحياناً في الاعتبار نوع الأصل والصناعة والموقع الجغرافي ونوع الضمان وموقف المتأخرات والعوامل الأخرى ذات الصلة. وترتبط تلك الخصائص بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعات من تلك الأصول لكونها مؤشراً لقدرة المدينين على دفع المبالغ المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية للأصول محل الدراسة. وعند تقدير الاضمحلال لمجموعة من الأصول المالية على أساس معدلات الإخفاق التاريخية، يتم تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمجموعة على أساس التدفقات التعاقدية للأصول في البنك ومقدار الخسائر التاريخية للأصول ذات خصائص خطر الائتمان المشابهة للأصول التي يحوزها البنك ويتم تعديل مقدار الخسائر التاريخية على أساس البيانات المعلنة الحالية بحيث تعكس أثر الأحوال الحالية التي لم تتوافر في الفترة التي تم خلالها تحديد مقدار الخسائر التاريخية وكذلك لإلغاء آثار الأحوال التي كانت موجودة في الفترات التاريخية ولم تعد موجودة حالياً.

ويعمل البنك على أن تعكس توقعات التغيرات في التدفقات النقدية لمجموعة من الأصول المالية مع التغيرات في البيانات الموثوق بها ذات العلاقة من فترة إلى أخرى، مثال لذلك التغيرات في معدلات البطالة، وأسعار العقارات، وموقف التسديدات وأية عوامل أخرى تشير إلى التغيرات في احتمالات الخسارة في المجموعة ومقدارها، ويقوم البنك بإجراء مراجعة دورية للطريقة والافتراضات المستخدمة لتقدير التدفقات النقدية المستقبلية.

يقوم البنك في تاريخ كل مركز مالي بتقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال أحد أو مجموعة من الأصول المالية المبوبة ضمن استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل أو استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة، وفي حالة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية المبوبة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل، يُؤخذ في الاعتبار الانخفاض الكبير أو الممتد في القيمة العادلة للأداة لأقل من قيمتها الدفترية، وذلك عند تقدير ما إذا كان هناك اضمحلال في الأصل.

س- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي آلت إليه وفاءً لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة.

ع - الأصول غير الملموسة

١/ع برامج الحاسب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق تطوير البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة.

يتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسع في أداء برامج الحاسب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية، يتم استهلاك تكلفة برامج الحاسب الآلي المعترف بها كأصل على مدار الفتره المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاث سنوات.

٢/ع الأصول غير الملموسة الأخرى

وتتمثل في الأصول غير الملموسة بخلاف برامج الحاسب الآلي في التراخيص و منافع عقود الإيجار إن وجدت وتثبت الأصول غير الملموسة الأخرى بتكلفة اقتنائها ويتم استهلاكها بطريقة القسط الثابت أو على أساس المنافع الاقتصادية المتوقع تحققها منها ، وذلك على مدار الأعمار الإنتاجية المقدرة لها (تتراوح ما بين ٣٣,٣٣% إلى ١٠٠%) ، وبالنسبة للأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ، فلا يتم استهلاكها ، إلا أنه يتم اختبار الإضمحلال في قيمتها سنوياً وتُحمل قيمة الإضمحلال (إن وجد) على قائمة الدخل.

ف - الأصول الثابتة

تتمثل الأراضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفروع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الإضمحلال. وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة.

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلاً، حسبما يكون ملائماً، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها. ويتم تحميل مصروفات الصيانة والإصلاح في الفتره المالية التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

لا يتم إهلاك الأراضي ، ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التخريدية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي:

٤٠ سنة	المباني والإنشاءات
١٠-٥ سنوات	أعمال تجهيزات وتكيفات
٢٠ سنة	خزائن حديدية
٨ سنوات	آلات تصوير وفاكس
٥ سنوات	سيارات ووسائل نقل
١٠ سنوات	أجهزة كهربائية
٣ سنوات	أجهزة كهربائية (تليفون محمول)
٣ سنوات	أجهزة الحاسب الآلي
١٠ سنوات	أثاث

ويتم مراجعة القيمة التخريدية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل قوائم مالية، وتعديل كلما كان ذلك ضرورياً.

ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الاضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية. ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل.

ص- أصول أخرى

يشمل هذا البند الأصول الأخرى التي لم تبوب ضمن أصول محددة بقائمة المركز المالي ومن أمثلتها الإيرادات المستحقة ، والمصروفات المقدمة بما في ذلك الضرائب المسددة بالزيادة (مستبعداً منها الإلتزامات الضريبية) ، والدفعات المسددة مقدماً تحت حساب شراء أصول ثابتة ، والرصيد المؤجل لخسائر اليوم الأول الذي لم يتم إستهلاكه بعد ، والأصول المتداولة وغير المتداولة التي آلت للبنك وفاءً لديون (بعد خصم مخصص خسائر الإضمحلال)، والتأمينات والعهد ، والسبائك الذهبية ، والعملات التذكارية ، والحسابات تحت التسوية المدينة ، ويتم قياس معظم عناصر الأصول الأخرى بالتكلفة ، وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة المخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرةً والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى. وإذا ما انخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الإلغاء قيمة دفترية للأصل في تاريخ رد خسائر الإضمحلال تتجاوز القيمة التي كان يمكن أن يصل إليها الأصل لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه.

ق- اضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي محدد ويتم اختبار اضمحلالها سنوياً. ويتم دراسة اضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد. ويتم الاعتراف بخسارة الاضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية. وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل ، أيهما أعلى. ولغرض تقدير الاضمحلال، يتم إلحاق الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وُجد فيها اضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للاضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية.

ر - الإيجارات

ر/١ الاستئجار

ويتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب الإيجار التشغيلي ناقصاً أية خصومات تم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ر/٢ التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالي وتُهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المماثلة ، ويثبت إيرادات الإيجار ناقصاً أية خصومات تُمنح للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد.

ش- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء،

وتتضمن النقدية ، والأرصدة لدى البنوك المركزية خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي ، والأرصدة لدى البنوك ، وأذون الخزانة وأوراق حكومية أخرى.

ت - المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصص تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدالي حالي نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات ، مع إمكانية إجراء تقدير قابل للاعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام. وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه للتسوية بالأخذ في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات. ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة. ويتم رد المخصصات التي انتفى الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى.

ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالي باستخدام معدل عائد مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب الساري - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقود ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة للالتزام ما لم يكن أثرها جوهرياً فتحسب بالقيمة الحالية.

ث - عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضماناً لقروض أو حسابات جارية مدينة مُقدم لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء مدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداة الدين . ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك. ويتم الاعتراف الأولي في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بأتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالي ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالي أيهما أعلى . ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية، معززة بحكم الإدارة ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بأية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

خ - مزايا العاملين

خ/١ - التزامات المعاشات

- يوجد لدى البنك صندوق تأمين خاص للعاملين بالبنك تأسس في ١ يوليو ٢٠٠٠ وخاضع لأحكام القانون ٤ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية بغرض منح مزايا تأمينية وتعويضية للأعضاء وتسرى أحكام هذا الصندوق و تعديلاتها على جميع العاملين بالمركز الرئيسي للبنك وفروعه بجمهورية مصر العربية.

ويلتزم البنك بأن يؤدي إلى الصندوق الاشتراكات الشهرية والسنوية طبقاً للاتحة الصندوق وتعديلاتها، ولا يوجد علي البنك أي التزامات إضافية تلي سداد الاشتراكات. ويتم الاعتراف بالاشتراكات ضمن مصروفات مزايا العاملين عند استحقاقها. ويتم الاعتراف بالاشتراكات المدفوعة مقدماً ضمن الأصول إلى الحد الذي تؤدي به الدفعة المقدمة إلي تخفيض الدفعات المستقبلية أو إلى استرداد نقدي.

- كما تتمثل مزايا المعاش في حصة البنك في التأمينات الاجتماعية لموظفيه والتي يقوم بسدادها للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية طبقاً لقانون التأمين الإجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته ، ويقوم البنك بسداد حصته إلى الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية عن كل فترة ويتم تحميل تلك الحصة على قائمة الدخل ضمن الأجور والمرتبات ببند المصروفات الإدارية وذلك عن الفترة التي يقدم فيها موظفي البنك خدماتهم . ويتم المحاسبة عن التزامات البنك بسداد مزايا المعاش باعتبارها نظم اشتراكات محددة وبالتالي فلا ينشأ التزام إضافي على البنك فيما يتعلق بمزايا المعاش لموظفيه.

٢/خ – التزامات مزايا ما بعد إنتهاء الخدمة الأخرى – الرعاية الصحية

يقوم البنك بتقديم مزايا رعاية صحية للمتقاعدين فيما بعد إنتهاء الخدمة وعادة ما يكون إستحقاق هذه المزايا مشروطاً ببقاء العامل في الخدمة حتى سن التقاعد وإستكمال حد أدنى من فترة الخدمة ويتم المحاسبة عن إلتزام الرعايا الصحية بإعتباره نظم اشتراكات محددة.

ذ – ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة الفترة المالية كل من ضريبة الفترة والضريبة المؤجلة، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببنود حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد الميزانية بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة.

ويتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

ض - الاقتراض

يتم الاعتراف بالقروض التي يحصل عليها البنك أولاً بالقيمة العادلة ناقصاً تكلفة الحصول على القرض. ويقاس القرض لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحميل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المتحصلات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة الاقتراض باستخدام طريقة العائد الفعلي.

ظ - رأس المال**ظ/١ - تكلفة رأس المال**

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل اقتناء كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المتحصلات بعد الضرائب.

ظ/٢ - توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في الفتره المالية التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات. وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون ، ولا يعترف بأى إلتزام على البنك تجاه العاملين

وأعضاء مجلس الإدارة في الأرباح المحتجزة إلا عندما يتقرر توزيعها .

ظ/٣ – أسهم الخزينة

في حالة قيام البنك بشراء اسهم راس المال يتم خصم مبلغ الشراء من اجمالي حقوق الملكية، حيث يمثل تكلفة اسهم خزينة وذلك حتي يتم الغاؤها ، وفي حالة بيع تلك الاسهم أو إعادة اصدارها في فترة لاحقة يتم إضافة كل المبالغ المحصلة الي حقوق الملكية .

غ - أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بأفراد أو أمانات ، أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم

استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك

لا - أرقام المقارنة:

يُعاد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغييرات في العرض المستخدم في العام الحالي.

٢. إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة الأنشطة التي يزاولها إلى مخاطر مالية متنوعة ، وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ، ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ، ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطر والعائد وإلى تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ، ويُعد أهم أنواع المخاطر خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى. ويتضمن خطر السوق خطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يُعتمد عليها ونظم معلومات مُحدثة أولاً بأول. ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة.

وتتم إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتغطية المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطر محددة مثل خطر الائتمان وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية، وخطر أسعار العائد ، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر تُعد مسنولة عن المراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبينه الرقابة بشكل مستقل.

أ - خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته، ويُعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك، لذلك تقوم الإدارة بحرص بإدارة التعرض لذلك الخطر. ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة الإقراض التي ينشأ عنها القروض والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يترتب عليها أن تشتمل أصول البنك على أدوات الدين. كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات القروض. وتتركز عمليات الإدارة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة خطر الائتمان في إدارة المخاطر الذي يرفع تقاريره إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

أ/١ قياس خطر الائتمان

القروض والتسهيلات للبنوك والعملاء

لقياس خطر الائتمان المتعلق بالقروض والتسهيلات للبنوك والعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :

- احتمالات الإخفاق (التأخر) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية
- المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق
- خطر الإخفاق الافتراضي.

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقاييس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة ويمكن أن تتعارض المقاييس التشغيلية مع عبء الاضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ الذي يعتمد على الخسائر التي تحققت في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة.

يقوم البنك بتقييم احتمال التأخر على مستوي كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء. وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعى التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسئولي الائتمان للوصول إلى تصنيف الجدارة

الملائم. وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة. ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخر لكل فئة من فئات الجدارة، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخر. ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً. ويقوم البنك دورياً بتقييم أداء أساليب تصنيف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخر.

فئات التصنيف الداخلي للبنك

التصنيف	مدلول التصنيف
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخر. على سبيل المثال، بالنسبة للقرض، يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية. وبالنسبة للارتباطات، يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سُحبت حتى تاريخ التأخر، إن حدث. وتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخر. ويتم التعبير عن ذلك بنسبة الخسارة للدين وبالتأكيد يختلف ذلك بحسب نوع المدين، وأولوية المطالبة، ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى.

أدوات الدين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى.

بالنسبة لأدوات الدين والأذون الحكومية، يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية ما يعادله لإدارة خطر الائتمان، وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة، يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان. ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل.

٢/١ سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركيز خطر الائتمان على مستوي المدين والمجموعات والصناعات والدول. ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قبوله على مستوي كل مقترض، أو مجموعة مقترضين، وعلى مستوي الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية. ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوي المقترض / المجموعة والمنتج والقطاع والدولة من قِبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية. ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي مقترض بما في ذلك البنوك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة. ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يوميا. يتم أيضا إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة المقترضين والمقترضين المحتملين على مقابلة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود الإقراض كلما كان ذلك مناسباً.

وفيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر:

الضمانات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان. ومن هذه الوسائل الحصول على ضمانات مقابل الأموال المقدمة. ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفئات محددة من الضمانات المقبولة ومن الأنواع الرئيسية لضمانات القروض والتسهيلات :

- الرهن العقاري

- رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع

- رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية

وغالبا ما يكون التمويل علي المدى الأطول والإقراض للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان. ولتخفيض خسارة الائتمان إلي الحد الأدنى ، يسعى البنك للحصول علي ضمانات إضافية من الأطراف المعنية بمجرد ظهور مؤشرات الاضمحلال لأحد القروض أو التسهيلات.

يتم تحديد الضمانات المتخذة ضمانا لأصول أخرى بخلاف القروض والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأذون الخزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول والأدوات المثيلة التي تكون مضمونة بمحفظه من الأدوات المالية.

المشتقات

يحفظ البنك بإجراءات رقابية حسيطة علي صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء علي مستوى كل من القيمة والمدة. ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عادلة موجبة الذي يمثل جزءاً ضئيلاً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة. ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد الإقراض الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق. ولا يتم عادة الحصول علي ضمانات في مقابل الخطر الائتماني علي تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى. وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق النقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول علي نقدية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتغطية مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

ترتيبات المقاصة الرئيسية

يقوم البنك بالحد من مخاطر الائتمان عن طريق الدخول في اتفاقيات تصفية رئيسية مع الأطراف التي تمثل حجم هام من المعاملات. ولا ينتج بصفة عامة عن اتفاقيات التصفية الرئيسية أن يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الظاهرة بالمركز المالي وذلك لأن التسوية عادة ما تتم علي أساس إجمالي، إلا أنه يتم تخفيض خطر الائتمان المصاحب للعقود التي في صالح البنك عن طريق اتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك لأنه إذا ما حدث تعثر، يتم إنهاء وتسوية جميع المبالغ مع الطرف الآخر بإجراء المقاصة. ومن الممكن أن يتغير مقدار تعرض البنك للخطر الائتماني الناتج عن أدوات المشتقات الخاضعة لاتفاقيات التصفية الرئيسية وذلك خلال فترة قصيرة نظراً لأنه يتأثر بكل معاملة تخضع لتلك الاتفاقيات.

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب. وتحمل عقود الضمانات المالية ذات خطر الائتمان المتعلق بالقروض. وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنح طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من القرض المباشر.

وتمثل ارتباطات منح الائتمان الجزء غير المستخدم من المصرح به لمنح القروض ، أو الضمانات، أو الاعتمادات المستندية. ويتعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منح الائتمان. إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنح الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتمتعون بمواصفات ائتمانية محددة. ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاصة بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل.

٣/أ سياسة قياس خسائر الائتمانية المتوقعة

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق ذكرها (إيضاح أ/١) بدرجة كبيرة علي تخطيط الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أنشطة الإقراض والاستثمار. وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الاضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء علي أدلة موضوعية تشير إلي الاضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة، تقل عادة خسائر الائتمان المُحملة علي القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الجدارة الائتمانية المستخدم لأغراض قواعد البنك المركزي المصري. مخصص خسائر الاضمحلال الوارد في المركز المالي في نهاية الفترة المالية مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعة. ويبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالفروض والتسهيلات والاضمحلال المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ مارس ٢٠٢٣		تقييم البنك
مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	مخصص خسائر الاضمحلال	قروض وتسهيلات	
%١٤,٦٤	%٨٠,٢٣	%١٦,٩٣	%٨٢,١٨	ديون جيدة
%١٩,٢٥	%١٥,٠٩	%١٨,٣٨	%١٣,٤٦	المتابعة العادية
%٦,٩٨	%١,١٠	%٦,٤٧	%١,٠٢	المتابعة الخاصة
%٥٩,١٣	%٣,٥٩	%٥٨,٢٢	%٣,٣٤	ديون غير منتظمة
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	

تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارة على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود اضمحلال طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦)، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك:

- صعوبات مالية كبيرة تواجه المقترض أو المدين.
- مخالفة شروط اتفاقية القرض مثل عدم السداد.
- توقع إفلاس المقترض أو دخول في دعوى تصفية أو إعادة هيكلة التمويل الممنوح له.
- تدهور الوضع التنافسي للمقترض .
- قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية تتعلق بالصعوبات المالية للمقترض بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
- اضمحلال قيمة الضمان.
- تدهور الحالة الائتمانية.

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنويا أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الاضمحلال على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردى وذلك بتقييم الخسارة المحققة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجرى تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة. ويشمل التقييم عادة الضمان القائم، بما في ذلك إعادة تأكيد إمكانية التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات.

ويتم تكوين مخصص خسائر الاضمحلال على أساس المجموعة من الأصول المتجانسة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية.

أ/ نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجدارة الأربعة المبينة في إيضاح أ/١، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري. ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعته المالي ومدى انتظامه في السداد.

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري. وفي حالة زيادة مخصص خسائر الاضمحلال المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، يتم تجنب احتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة. ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بالزيادة والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين. ويُعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع.

وفيما يلي بيان فئات الجدارة وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسس تقييم البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لاضمحلال الأصول المعرضة لخطر الائتمان.

أولاً: أسس تقييم الجدارة الائتمانية للمؤسسات:

تصنيف البنك المركزي	مدلول التصنيف	نسبة المخصص	التصنيف الداخلي	مدلول التصنيف الداخلي
١	مخاطر منخفضة	صفر	١	ديون جيدة
٢	مخاطر معتدلة	١%	١	ديون جيدة
٣	مخاطر مرضية	١%	١	ديون جيدة
٤	مخاطر مناسبة	٢%	١	ديون جيدة
٥	مخاطر مقبولة	٢%	١	ديون جيدة
٦	مخاطر مقبولة حديثاً	٣%	٢	المتابعة العادية
٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٥%	٣	المتابعة الخاصة
٨	دون المستوى	٢٠%	٤	ديون غير منتظمة
٩	مشكوك في تحصيلها	٥٠%	٤	ديون غير منتظمة
١٠	ردينة	١٠٠%	٤	ديون غير منتظمة

ثانياً: أسس تصنيف القروض الصغيرة وفقاً للأنشطة الاقتصادية

قروض غير منتظمة			قروض منتظمة	شروط التصنيف
ردينة	مشكوك في تحصيلها	دون المستوى		
اثنا عشر شهراً	تسعة أشهر	ستة أشهر	—	مدة التأخر في السداد
١٠٠%	٥٠%	٢٠%	٣%	المخصص

أ- الحد الأقصى لخطر الائتمان قبل الضمانات

البنود المعرضة لخطر الائتمان في الميزانية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩,٨٢٥,١٥٩	٨,٤٤٤,٩٧٤	نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي
(٤,٢٦٥)	(٥,٨٦٠)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٩,٩٢٨,٥٠٩	١٢,٥٠٥,١٤٣	- ارصدة لدى البنوك
(٣٥)	(٥,٧٩٩)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢١٢,٠٤١	٢٠٣,٨٧٩	- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر: أدوات دين
		قروض وتسهيلات للعملاء
		- قروض لأفراد:
		- حسابات جارية مدينة
٢٦٣,٢٧٣	٤١٢,٦٤٨	- بطاقات ائتمان
٦٥,٢٧٢	٧٩,٨٣٥	- قروض شخصية
٣,٧٨٠,٧٧١	٤,٢٦٠,٣٠٥	قروض عقارية
٤٢٥,٧٦٥	٥٣٣,٢١٠	- قروض لمؤسسات:
		حسابات جارية مدينة
٢٤,٥٠٨,٢٢٠	٢٩,٢٥٦,٠٨٩	قروض مباشرة
٨,٩٠٩,١٧٦	١٠,١٥٦,٣٦٦	قروض مشتركة
٦,٧٤٠,٠١٧	٧,٧٠٣,٢١٨	<u>يخصم : إيرادات تحت التسوية</u>
(١٣٤,٣٤٢)	(١٢٩,٠٧٢)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٩٢٧,٧٠٠)	قروض وتسهيلات للبنوك
٢٦٨,٥٢٨	١٥١,٠٦٩	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٢٠٧)	(٢٩٩)	مشتقات مالية
-	٨١	
٢٧,٤٤١,٤٧٦	٢٥,٧٧٥,٥٦٠	استثمارات مالية: أدوات دين من خلال الدخل الشامل و بالتكلفة المستهلكة
(٣٥,٣٦١)	(٨١,١٤٥)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١,٠٨٥,٦٦٨	١,٠٧١,٧٢٠	أصول أخرى (إيرادات مستحقة)
٩١,٥٧٣,٩٩٢	٩٨,٤٠٤,٢٢٠	الإجمالي

البنود المعرضة لخطر الائتمان خارج المركز المالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٩,٦٧٤,٠٣١	١١,٤٣٨,٩٥٣	خطابات ضمان
٢,٧٨٥,٢١٩	٣,٢١٠,٩٢٢	الاعتمادات المستندية (استيراد)
١,٠٢٩,٠١٣	٢,١٦٧,٥١٤	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
٥١٢,٤٠٠	٣٩٧,٠٧٢	اوراق مقبولة الدفع
(٣,٨٠٠,١١٩)	(٣,٨٧٤,٤٦٠)	يخصم : غطاءات نقدية
١٠,٢٠٠,٥٤٣	١٣,٣٤٠,٠٠٢	الصافي
٣,٠٦٠,٨٠٥	١,٩٦٧,٦١٨	ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية
١٣,٢٦١,٣٤٩	١٥,٣٠٧,٦١٩	إجمالي

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٤٢,٧٨٤,٤٢٨	٥٠,٠٧٩,٦٥٩	لا يوجد عليها متأخرات أو اضمحلال
٢٩٧,٧٧٨	٥٦٠,٦٢٦	متأخرات ليست محل اضمحلال
١,٦١٠,٢٨٩	١,٧٦١,٣٨٥	محل اضمحلال
٤٤,٦٩٢,٤٩٤	٥٢,٤٠١,٦٧٠	الإجمالي
(١٣٤,٣٤٢)	(١٢٩,٠٧٢)	يخصم: إيرادات تحت التسوية
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٩٢٧,٧٠٠)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥٠,٣٤٤,٨٩٨	الصافي

قروض وتسهيلات للبنوك والعملاء

قروض وتسهيلات لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال.

ويتم تقييم الجودة الائتمانية لمحفظه القروض والتسهيلات التي لا يوجد عليها متأخرات وليست محل إضمحلال وذلك بالرجوع الى التقييم الداخلى المستخدم بواسطة البنك.

ألف جنيه مصري		٢٠٢٣ مارس						التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	مؤسسات			أفراد			
		قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٤٢,٧٠٨,٩٠٤	٥,١٣٢,٩٥٦	٧,٩٧٩,٢٠٦	٢٤,٦٨٥,٤٥٨	٥٣٠,٤٥٣	٣,٩٠٢,٧٣٠	٦٥,٤٥٢	٤١٢,٦٤٨	١- جيدة
٧,٣٧٠,٧٥٥	٢,٤٠٤,٤٥٨	١,٨٢٧,٠٤١	٣,١٣٩,٢٥٦	-	-	-	-	٢- المتابعة العادية
٥٠,٠٧٩,٦٥٩	٧,٥٣٧,٤١٤	٩,٨٠٦,٢٤٧	٢٧,٨٢٤,٧١٤	٥٣٠,٤٥٣	٣,٩٠٢,٧٣٠	٦٥,٤٥٢	٤١٢,٦٤٨	الإجمالي

ألف جنيه مصري		٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مشتركة	مؤسسات			أفراد			
		قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	حسابات جارية مدينة	
٣٥,٦٢٠,٠١٨	٤,١٧٨,٨٠٣	٦,٧٩٤,٣٨٨	٢٠,٣٨٥,٥١٥	٤٢٠,١٤٨	٣,٥٢٣,١٨٢	٥٤,٧١١	٢٦٣,٢٧٣	١- جيدة
٧,١٦٤,٤١٠	٢,٥٣٣,٢٢٩	١,٦٩٤,٥٤٨	٢,٩٣٦,٦٣٣	-	-	-	-	٢- المتابعة العادية
٤٢,٧٨٤,٤٢٨	٦,٧١٢,٠٣١	٨,٤٨٨,٩٣٦	٢٣,٣٢٢,١٤٧	٤٢٠,١٤٨	٣,٥٢٣,١٨٢	٥٤,٧١١	٢٦٣,٢٧٣	الإجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء توجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال

هي القروض والتسهيلات التي توجد عليها متأخرت ولكنها ليست محل اضمحلال، إلا إذا توافرت معلومات أخر تفيد عكس ، وتتمثل القروض والتسهيلات للعملاء التي يوجد عليها متأخرت وليست محل اضمحلال والقيمة العادلة للضمانات المتعلقة بها فيما يلي

٣١ مارس ٢٠٢٣						التقييم
ألف جنيه مصري			أفراد			
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٣٦٩,٥٤٩	١٢٢,٥٦٧	٤٦,٠٩٤	-	١٩١,٥٨٧	٩,٣٠١	متأخرات حتى ٣٠ يوم
١٩١,٠٧٧	٤٣,٢٣٦	٤٥,٨٤٨	٢,٧٥٦	٩٥,٤٥٣	٣,٧٨٤	متأخرات من ٣١ إلى ٩٠ يوم
٥٦٠,٦٢٦	١٦٥,٨٠٣	٩١,٩٤٢	٢,٧٥٦	٢٨٧,٠٣٩	١٣,٠٨٤	الإجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢						التقييم
ألف جنيه مصري			أفراد			
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات	قروض مباشرة	قروض عقارية	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
٢٣٢,٣٥٦	٢٧,٩٨٥	٥٦,٩٣٠	٤,٢٥٦	١٣٥,٦٨٩	٧,٤٩٦	متأخرات حتى ٣٠ يوم
٦٥,٤٢٢	-	٣,٣٦٤	١,٣٦٢	٥٨,٦١٥	٢,٠٨٠	متأخرات من ٣١ إلى ٩٠ يوم
٢٩٧,٧٧٨	٢٧,٩٨٥	٦٠,٢٩٤	٥,٦١٧	١٩٤,٣٠٥	٩,٥٧٦	الإجمالي

قروض وتسهيلات للعملاء محل اضمحلال بصفة منفردة

بلغ رصيد القروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة قبل الأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من الضمانات مبلغ ١,٧٦١,٣٨٥ ألف جنيه في ٣١ مارس ٢٠٢٣ مقابل مبلغ ١,٦١٠,٢٨٩ ألف جنيه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢. وفيما يلي تحليل بالقيمة الإجمالية للقروض والتسهيلات محل اضمحلال بصفة منفردة وقد بلغت اجمالي القيمة العادلة للضمانات مبلغ ٢٨٢,١٥٣ ألف جنيه

ألف جنيه مصري	٣١ مارس ٢٠٢٣				التقييم
	مؤسسات		أفراد		
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
١,٧٦١,٣٨٥	٥٤١,١٧٧	١,١٤٨,٣٧٥	٧٠,٥٣٥	١,٢٩٨	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
١,٧٦١,٣٨٥	٥٤١,١٧٧	١,١٤٨,٣٧٥	٧٠,٥٣٥	١,٢٩٨	الإجمالي
ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢				التقييم
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	مؤسسات		أفراد		
إجمالي القروض والتسهيلات للعملاء	قروض مباشرة	حسابات جارية مدينة	قروض شخصية	بطاقات ائتمان	
١,٦١٠,٢٨٩	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	قروض محل اضمحلال بصفة منفردة
١,٦١٠,٢٨٩	٤٨٤,٢٨٠	١,٠٦١,٧٣٩	٦٣,٢٨٥	٩٨٥	الإجمالي

قروض وتسهيلات تم إعادة هيكلتها

تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة تمديد ترتيبات السداد ، وتنفيذ برامج الإدارة الجبرية ، وتعديل وتأجيل السداد. وتعتمد سياسات تطبيق إعادة الهيكلة علي مؤشرات أو معايير تشير إلي أن هناك احتمالات عالية لاستمرار السداد وذلك بناء علي الحكم الشخصي للإدارة. وتخضع تلك السياسات للمراجعة المستمرة.

ومن المعتاد تطبيق إعادة الهيكلة علي القروض طويلة الأجل، خاصة قروض تمويل العملاء . وقد بلغت القروض والتسهيلات للعملاء التي تم إعادة التفاوض بشأنها (هو رصيد صافي المديونية للعملاء الذين تم تسوية مديونياتهم) مبلغ ٢١٥,٤٠١ (فقط مائتان و خمسة عشر مليون وأربعمائة وواحد جنيه) في ٣١ مارس ٢٠٢٣

٦. أدوات دين وأذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى

يمثل الجدول التالي تحليل أدوات الدين واذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى وفقا لوكالات التقييم في آخر الفترة المالية.

القيمة بالآلاف جنيه مصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	استثمارات في أوراق مالية
استثمارات في اوراق مالية	استثمارات في اوراق مالية	تقييم B
(الدوات دين)	(الدوات دين)	الإجمالي
٢٧,٣٩٥,٢٥٣	٢٥,٦٧٦,٢٨٣	
٢٧,٣٩٥,٢٥٣	٢٥,٦٧٦,٢٨٣	

٨-أ تركيز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر الائتمان

- القطاعات الجغرافية

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب القطاع الجغرافي في آخر الفترة الحالية، عند اعداد هذا الجدول ، تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقا للمناطق المرتبطة بعملاء البنك.

ألف جنيه مصري

	الإجمالي	الوجه القبلي	الإسكندرية والدلتا وسيناء	القاهرة الكبرى
نقدية و ارصدة لدى البنك المركزي	٨,٤٤٤,٩٧٤	٣٠,٨٩٢	٢٠٣,٨٥١	٨,٢١٠,٢٣٠
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٥,٨٦٠)	-	-	(٥,٨٦٠)
ارصدة لدى البنوك	١٢,٥٠٥,١٤٣	-	-	١٢,٥٠٥,١٤٣
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٥,٧٩٩)	-	-	(٥,٧٩٩)
أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر :	٢٠٣,٨٧٩	-	-	٢٠٣,٨٧٩
قروض وتسهيلات للعملاء :				
قروض لافراد:				
حسابات جارية مدينة	٤١٢,٦٤٨	١٧,٨٥٥	٢٠٥,٢٠٦	١٨٩,٥٨٧
بطلقات ائتمان	٧٩,٨٣٥	٤,٧٣١	١٧,٥٤١	٥٧,٥٦٣
قروض شخصية	٤,٢٦٠,٣٠٥	٢٩٨,٧٣٢	١,٢٧٥,٧٥٩	٢,٦٨٥,٨١٣
قروض عقارية	٥٣٣,٢١٠	٣٢,٩٦٨	١٠٤,٩٢٢	٣٩٥,٣١٩
قروض لمؤسسات:				
حسابات جارية مدينة	٢٩,٢٥٦,٠٨٩	٣٦٧,٨٣٢	٥,٤٦٢,٦٠٦	٢٣,٤٢٥,٦٥١
قروض مباشرة	١٠,١٥٦,٣٦٦	٥٦١,٧٩٨	١,٥٢٨,٠٦٤	٨,٠٦٦,٥٠٤
قروض مشتركة	٧,٧٠٣,٢١٨	١٧٤,٩٥٩	١٧٠,٢٧٨	٧,٣٥٧,٩٨٠
يخصم : إيرادات تحت التسوية	(١٢٩,٠٧٢)	-	(١,٢٣٦)	(١٢٧,٨٣٦)
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(١,٩٢٧,٧٠٠)	(١٩,٧٦٦)	(٤٧٠,٢١١)	(١,٤٣٧,٧٢٣)
قروض و تسهيلات للبنوك	١٥١,٠٦٩	-	-	١٥١,٠٦٩
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٢٩٩)	-	-	(٢٩٩)
مشتقات مالية	٨١	-	-	٨١
استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر:				
- أدوات دين	١٥,٣٦٥,٩٠٥	-	-	١٥,٣٦٥,٩٠٥
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٧٥,٤٥٣)	-	-	(٧٥,٤٥٣)
استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:				
- أدوات دين	١٠,٤٠٩,٦٥٥	-	-	١٠,٤٠٩,٦٥٥
يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة	(٥,٦٩٢)	-	-	(٥,٦٩٢)
أصول أخرى (إيرادات مستحقة)	١,٠٧١,٧٢٠	-	-	١,٠٧١,٧٢٠
الإجمالي	٩٨,٤٠٤,٢٢٠	١,٤٧٠,٠٠٢	٨,٤٩٦,٧٨١	٨٨,٤٣٧,٤٣٧

- قطاعات النشاط

يمثل الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر الائتمان للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك.

ألف جنيه مصري	قطاع الأفراد و الأنشطة الأخرى	قطاع عالم خارجي ومعاملات دولية	قطاع خاص	قطاع حكومي	
٨,٤٤٤,٩٧٤	-	-	-	٨,٤٤٤,٩٧٤	تقديرة و ارصدة لدى البنك المركزي
(٥,٨٦٠)	-	-	-	(٥,٨٦٠)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
١٢,٥٠٥,١٤٣	-	٤,١٤١,٤٧٧	٢٠٥,٣٤٧	٨,١٥٨,٣١٩	ارصدة لدى البنوك
(٥,٧٩٩)	-	-	-	(٥,٧٩٩)	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
٢٠٣,٨٧٩	-	-	-	٢٠٣,٨٧٩	أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح و الخسائر:
					قروض وتسهيلات للعملاء :
					قروض لأفراد:
					حسابات جارية مدينة
٤١٢,٦٤٨	٤١٢,٦٤٨	-	-	-	بطلقات ائتمان
٧٩,٨٣٥	٧٩,٨٣٥	-	-	-	قروض شخصية
٤,٢٦٠,٣٠٥	٤,٢١٣,٨١٣	-	١٧,٧٧٥	٢٨,٧١٧	قروض عقارية
٥٣٣,٢١٠	٥١٥,٣٨٢	-	٤,٨٩٥	١٢,٩٣٢	قروض لمؤسسات:
					حسابات جارية مدينة
٢٩,٢٥٦,٠٨٩	٧٢٠,٤٧٢	-	٢٧,٤٦٤,٧٩٦	١,٠٧٠,٨٢١	قروض مباشرة
١٠,١٥٦,٣٦٦	٥٩٠,٢٥٨	-	٩,٥٦٦,١٠٨	-	قروض مشتركة
٧,٧٠٣,٢١٨	٢٦٨,٥٢٣	-	٣,٢٤٣,٩٦٤	٤,١٩٠,٧٣٢	يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١٢٩,٠٧٢)	-	-	(١٢٩,٠٧٢)	-	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(١,٩٢٧,٧٠٠)	(٣,٤٢٨)	-	(١,٨٨١,٣٨٧)	(٤٢,٨٨٥)	قروض و تسهيلات للبنوك
١٥١,٠٦٩	-	١٥١,٠٦٩	-	-	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٢٩٩)	-	(٢٩٩)	-	-	مشتقات مالية
٨١				٨١	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل:
					- أدوات دين
١٥,٣٦٥,٩٠٥	-	-	٢٢٤,١٥٥	١٥,١٤١,٧٥٠	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٧٥,٤٥٣)	-	-	(٢,١٤٤)	(٧٣,٣٠٨)	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
					- أدوات دين
١٠,٤٠٩,٦٥٥	-	-	-	١٠,٤٠٩,٦٥٥	يخصم منه : مخصص خسائر الأئتمانية المتوقعة
(٥,٦٩٢)	-	-	-	(٥,٦٩٢)	أصول أخرى (إيرادات مستحقة)
١,٠٧١,٧٢٠	١,٠٥٤,٨١٨	-	١٦,٩٠٢	-	
٩٨,٤٠٤,٢٢٠	٧,٨٥٢,٣٢١	٤,٢٩٢,٢٤٦	٣٨,٧٣١,٣٣٨	٤٧,٥٢٨,٣١٤	الإجمالي

(ب) خطر السوق

يقوم البنك على إتباع منهج يهدف إلى تحقيق التوازن ما بين تعظيم ربحية ودعم سلامة ونمو المركز المالي للبنك في حدود المستوى المقبول للمخاطر. ومن ثم يتم تحديد، ومتابعة، وإدارة مختلف أنواع مخاطر السوق بهدف حماية قيم الأصول وتدفقات الدخل، بما يحمي مصالح مودعي البنك والمساهمين، مع العمل على تعظيم عائدات المساهمين في إطار معايير البنك المعتمدة بكافة السياسات المرتبطة واتساقاً مع تعليمات البنك المركزي المصري وإرشاداته بشأن متطلبات رأس المال المال لمقابلة المخاطر وفقاً لمقررات بازل.

وتتمثل مخاطر السوق في المخاطر الناتجة عن التقلبات في عوامل السوق التي قد تؤثر سلباً على قيم استثمارات البنك المحتفظ بها سواء بغرض المتاجرة أو لغرض أغراض المتاجرة مما يعكس بدوره على الأرباح والمركز المالي للبنك.

ب/١ أساليب قياس خطر السوق

وفيما يلي أهم وسائل القياس المستخدمة للسيطرة على خطر السوق :

- يقوم البنك بإدارة مخاطر السوق الناجمة عن التقلبات في أسعار العائد وأسعار الصرف الأجنبي وأسعار الأوراق المالية، والتي تنشأ بشكل أساسي من خلال الاستثمارات المالية، وتوظيفات موارد البنك، ومعاملات الصرف الأجنبي، وذلك من خلال متابعة وتقييم التغير في الظروف الاقتصادية والسوقية وإحتمالية تأثيرها على مركز البنك المالي وأرباحه، وكذا سيناريوهات توقع اتجاهات الأسعار والعوامل المؤثرة التي تزيد تعرض البنك لمخاطر السوق.
- ويطبق البنك الأسلوب المعياري عند حساب متطلب رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق لمحفظه المتاجرة من خلال البناء التراكمي أي حساب المتطلب الرأسمالي لكل نوع من أنواع مخاطر السوق على حده ثم جمعها للوصول إلي المتطلب الرأسمالي الإجمالي وذلك وفقاً للضوابط الصادرة من البنك المركزي المصري.
- كما يقوم البنك بمتابعة وتقييم مخاطر أسعار العائد للمحفظه لغرض أغراض المتاجرة من خلال الرقابة على حدود فجوات إعادة التسعير ذات الحساسية للتغير في سعر العائد والمعتمدة من قبل لجنة الأصول والخصوم وكذا احتساب العائد المعرض للمخاطر Earning at Risk والتغير في القيمة الاقتصادية Economic Value في ضوء ضوابط البنك المركزي المصري الصادرة في هذا الشأن

(Stress Testing) اختبارات الضغوط

- تعطي اختبارات الضغط مؤشراً عن حجم الخسارة المتوقعة التي قد تنشأ عن ظروف غير مواتية بشكل حاد ويتم تصميم اختبارات الضغط بما يلاءم نشاط البنك باستخدام سيناريوهات محددة. وتتضمن اختبارات الضغط التي تستخدم في إدارة مخاطر السوق بالبنك، اختبار حساسية سعر العائد، وتقوم الإدارة العليا بمتابعة نتائج اختبارات الضغوط من خلال لجنة الأصول والخصوم دورياً

ب/٢ خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

- يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتدفقات النقدية وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً ويلخص الجدول التالي مدى تعرض البنك لخطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية في نهاية السنة المالية. ويتضمن الجدول التالي القيمة الدفترية للأدوات المالية موزعة بالعملات المكونة لها

ب/٣ خطر سعر العائد

- يتعرض البنك لأثار التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطر التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة، وخطر القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطر تقلبات قيمة الأداء المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تتخفف الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك، ويتم مراقبة ذلك يومياً بواسطة إدارة الأموال بالبنك.

ج- خطر السيولة

خطر السيولة هو خطر تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالتزاماته المالية عند الإستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها ويمكن أن ينتج عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات الإقراض.

د- إدارة رأس المال

- تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي، فيما يلي: -
 - الالتزام بالمتطلبات القانونية لرأس المال في جمهورية مصر العربية.
 - حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تتعامل مع البنك.
 - الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط.
- يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقا لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يوميا بواسطة إدارة البنك، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعها لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي.

ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي:

- الاحتفاظ بمبلغ ٥٠٠ مليون جنيه حدا أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع.
- الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تعادل أو تزيد عن ١٢,٥٪.

ويتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين:

الشريحة الأولى: وهي رأس المال الأساسي ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكية العام، ويخصم منه أية شهرة سبق الاعتراف بها أية خسائر مرحلة والأصول غير الملموسة والأصول الضريبية المؤجلة.

الشريحة الثانية: وهي رأس المال المساند، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقا لأسس الجدارة الائتمانية الصادرة عن البنك المركزي المصري بما لا يزيد عن ١,٢٥٪ من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر، والقروض / الودائع المساندة التي تزيد آجالها عن خمس سنوات

(مع إستهلاك ٢٠٪ من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجلها) و ٤٥٪ من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية لكل من الإستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الإستحقاق وفي شركات تابعة وشقيقة.

وعند حساب إجمالي بسط معيار كفاية رأس المال، يراعى إلا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وإلا تزيد القروض (الودائع) المساندة عن نص رأس المال الأساسي.

ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ١٠٠ ٪ مبنية بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به، ومع

أخذ الضمانات النقدية في الاعتبار، ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج الميزانية بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لتلك المبالغ ويلخص الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي و المساند ونسب معيار كفاية رأس المال ٣١ مارس ٢٠٢٣.

ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	معيار كفاية رأس المال وفقا لمقررات بازل ٢
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
٩,٥٩٧,١٧٥	٩,٦٥١,٦٩٦	رأس المال
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)
٥,٦٠٠,٩٦٠	٦,٤٤١,١٠٤	رأس المال المصدر ولمدفوع
٨٩٤,٧٩١	١,٠٢١,٦٣٥	الاحتياطيات
١,٦٣٦,١٣٥	١,٥٩٥,٥٨٣	الأرباح المحتجزة
١١٠,١٤٤	٧١,٤٦٢	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
٩٤٤,٦٠١	-	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
١٨,٦٨٦	١٩,٦٩٢	حقوق الأقلية
(١١٠,٩٣٣)	(١٥٢,٠٣٤)	إجمالي الاستبعادات من الشريحة الأولى
٩,٠٩٤,٣٨٥	٨,٩٩٧,٤٤٢	إجمالي الشريحة الأولى
		الشريحة الثانية (رأس المال المساند)
١٠,٠٩٨	١٠,٠٩٨	٤٥% من قيمة الاحتياطي الخاص
٤٩٢,٦٩٢	٦٤٤,١٥٦	مخصص خسائر الاضمحلال للقروض و التسهيلات و الألتزامات العرضية المنتظمة
٥٠٢,٧٩٠	٦٥٤,٢٥٤	إجمالي الشريحة الثانية
		الأصول والالتزامات العرضية مرجحة باوزان مخاطر:
٥٥,٨٧٦,٧٧٧	٦٤,٩٠٥,٢٥٦	إجمالي مخاطر الائتمان
٢٠٨,٥٧٣	٢٠٥,١٠٣	إجمالي مخاطر السوق
٤,٠٧٢,٨٨٩	٤,٠٧٢,٨٨٩	إجمالي مخاطر التشغيل
٦٠,١٥٨,٢٣٩	٦٩,١٨٣,٢٤٨	إجمالي
١٥,٩٥%	١٣,٩٥%	معيار كفاية رأس المال متضمنة الدعامة التحوطية مع الأخذ في الاعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل(%)

بناء على أرسدة القوائم المالية المجمعة للبنك وفقا لتعليمات البنك المركزي المصري الصادرة في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢. تم بدء تطبيق قرار البنك المركزي المصري بخصوص الأخذ في الإعتبار تأثير أكبر ٥٠ عميل على معيار كفاية رأس المال بدءاً من يناير ٢٠١٧.

(و) الرافعة المالية

إن قياس نسبة الرافعة المالية يدعم من قياس معيار كفاية رأس المال المرتبط بالمخاطر بمقياس مكمل بسيط ومباشر لا يتم حسابه وفقاً لأوزان المخاطر، وتعزى فعاليتها إلى قدرتها على الحد من الضغوط على الجهاز المصرفي، وتشير نسبة الرافعة المالية إلى قياس مدى كفاية الشريحة الأولى من القاعدة الرأسمالية مقارنة بإجمالي أصول البنك غير مرجحة بأوزان مخاطر والتي يجب ألا تقل عن ٣%، ويُلخص الجدول التالي مكونات نسبة الرافعة المالية في ٣١ مارس ٢٠٢٣.

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
		الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي):
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	رأس المال المصدر ولمدفوع
٥,٦٠٠,٩٦٠	٦,٤٤١,١٠٤	الاحتياطيات
٨٩٤,٧٩١	١,٠٢١,٦٣٥	إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الأخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
١١٠,١٤٤	٧١,٤٦٢	الأرباح المحتجزة
١,٦٣٦,١٣٥	١,٥٩٥,٥٨٣	الأرباح المرحلية - ربع سنوية
٩٤٤,٦٠١	-	حقوق الأقلية
١٨,٦٨٦	١٩,٦٩٢	إجمالي الاستعدادات من رأس المال الأساسي
(١١٠,٩٣٣)	(١٥٢,٠٣٤)	إجمالي الشريحة الأولى
٩,٠٩٤,٣٨٥	٨,٩٩٧,٤٤٢	التعرضات داخل وخارج الميزانية:
		إجمالي التعرضات داخل الميزانية وعمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية
١٠١,٦٢٣,٣٧٥	١٠٧,٤٢٠,٦٧١	إجمالي التعرضات خارج الميزانية
١٠,٥٩٠,٠١٩	١١,٢٣٢,٧٠٨	إجمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية
١١٢,٢١٣,٣٩٤	١١٨,٦٥٣,٣٧٩	نسبة الرافعة المالية (%)
٨,١٠%	٧,٥٨%	

٤- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

يقوم البنك باستخدام تقديرات وافتراضات تؤثر على مبالغ الأصول والالتزامات التي يتم الإفصاح عنها خلال السنة المالية التالية ويتم تقييم التقديرات والافتراضات باستمرار على أساس الخبرة التاريخية وغيرها من العوامل بما في ذلك التوقعات للأحداث المستقبلية التي يعتقد أنها معقولة في ظل الظروف والمعلومات المتاحة.

(أ) القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب تقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب لتحديد القيم العادلة، يتم اختبارها ومراجعتها دورياً باستخدام أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بإعدادها

(ب) ضرائب الدخل

يخضع البنك لضرائب الدخل ويتم محاسبته من خلال المركز الضريبي لكبار الممولين مما يستدعي استخدام تقديرات هامة لتحديد المخصص الإجمالي للضريبة على الدخل. وهناك عدد من العمليات والحسابات التي يصعب تحديد الضريبة النهائية عنها بشكل مؤكد. ويقوم البنك بإثبات الالتزامات عن النتائج المتوقعة عن الفحص الضريبي وفقاً لتقديرات مدي احتمال نشأة ضرائب إضافية وعندما يكون هناك اختلاف بين النتيجة النهائية للضرائب والمبالغ السابق تسجيلها، فإن هذه الاختلافات سوف تؤثر على ضريبة الدخل ومخصص الضريبة المؤجلة في الفترة التي يتم تحديد الاختلاف فيها.

٥- صافي الدخل من العائد

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	عائد القروض والإيرادات المشابهة من :
٩٦٣,٧٧٢	١,٨٨٥,٦١٩	- قروض وتسهيلات للعملاء
١٤٤,١٣٥	٤١٤,٥٥٠	- أذون الخزانة
٣٩٧,٩١٦	٣٧٢,٣٩٨	- سندات الخزانة
٦,٣٥٥	٧,٣٦٠	- سندات الشركات
١٤٠,١١٥	٢٥٧,٣٥٨	- ودائع وحسابات جارية
٩,٦٩٢	١١,٢٢٦	- أخرى
١,٦٦١,٩٨٦	٢,٩٤٨,٥١١	إجمالي
		تكلفة الودائع والتكاليف المشابهة من:
		ودائع وحسابات جارية:
(٧٣,٣٦٠)	(٢٤٢,٩٩٦)	- للبنوك
(١,٠٠٤,٧٦٥)	(١,٣٩٤,١٩١)	- للعملاء
(٩,٦٧٥)	(٣٢,٢٩١)	- قروض أخرى
(٩٩٩)	(١١٢,٥٦١)	- عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام بإعادة الشراء
(١,٠٨٨,٧٩٨)	(١,٧٨٢,٠٣٩)	إجمالي
٥٧٣,١٨٨	١,١٦٦,٤٧٢	صافي

٦- صافي الدخل من الاعتاب والعمولات

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	إيرادات الاعتاب والعمولات :
١٢٨,٤٨٩	٣٥١,٥١٧	- الاعتاب والعمولات المرتبطة بالانتماء والتشغيل
١,٠١٨	١,١٨٠	- اعباب أعمال الأمانة والحفظ
٣٠,٧٥٠	٦٤,٥٦٩	- اعباب أخرى
١٦٠,٢٥٦	٤١٧,٢٦٦	إجمالي
		مصروفات الاعتاب والعمولات
(٤٣,١٣٥)	(٧٢,٠٢٧)	- اعباب أخرى مدفوعة
(٤٣,١٣٥)	(٧٢,٠٢٧)	إجمالي
١١٧,١٢١	٣٤٥,٢٣٩	صافي

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	٧- توزيعات أرباح
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٣,٥٨٦	-	- استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الاخر
٣,٥٨٦	-	الاجمالي

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	٨- صافي دخل المتاجرة
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
٤٠,٧٧٣	١٢٣,٦٨٥	- أرباح التعامل في العملات الأجنبية
-	٨١	- أرباح (خسائر) تقييم عقود مبادلة عملات
١٦,٨٨٩	١٥,٩٦٢	- أرباح بيع استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٧,١٧٠	٧٢	- فروق تقييم استثمارات مالية بغرض المتاجرة
-	١٢,٨٢٩	- أدوات دين استثمارات مالية بغرض المتاجرة
٦٤,٨٣٣	١٥٢,٦٢٨	الاجمالي دخل المتاجرة

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	٩- عبء الإضمحلال عن خسائر الائتمان
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
١٨,٩٦٢	(١٢٤,٢١٢)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لانتمان
(١٦,٨٢٥)	(٣٦,٥٧٥)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأذون الخزانة الحكومية
(٢,٣٧٩)	(١٧٨)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الخزانة الحكومية
(٢٨)	(٤١)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لقروض و تسهيلات البنوك
(١٠٨)	(٦,٢٤٣)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة لأرصدة لدى البنوك
(٤)	(٤٣٥)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة أدوات دين شركات
(٢٨٠)	(٨٨٩)	- الخسائر الائتمانية المتوقعة للأرصدة المدينة الأخرى
(٦٦٣)	(١٦٨,٥٧٣)	الاجمالي

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	١٠- مصروفات إدارية
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
(١٧٦,١٣١)	(٢٦٣,٦٦٥)	- أجور ومرتببات
(٧,٥٥٦)	(٩,٥٥٠)	- تأمينات اجتماعية
(٩,١٦٠)	(٩,٩٤٧)	- نظم الاشتراكات المحددة
(١٤,٧٦٥)	(١٩,١٠٤)	- نظم المزايا المحددة
(٣٢,٩١٠)	(٤١,٧٥٩)	- مصروفات العمليات
(٧,٥٣٠)	(١٤,٨٤٤)	- مصروفات الاتصالات
(٣٨,٢٣٤)	(٣٩,٤٠٩)	- مصروفات الاعمال
(٣,٢٥٢)	(٣,٩٦٠)	- مصروفات الادوات الكتابية والمطبوعات
(٦٦,٦٥٤)	(١١٣,٢٣١)	- مصروفات الخدمات
(٤٢,٢٩٨)	(٤٩,١٣٥)	- مصروف اهلاك الاصول
(٣٩٨,٤٨٩)	(٥٦٤,٦٠٥)	الاجمالي

* المتوسط الشهري لإجمالي المرتببات والمكافآت التي تقاضاها اكبر عشرون موظف بالبنك عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ يبلغ ٦,٤٩٠ ألف جنيه مصري

الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٣ الف جنيه مصري	الثلاثة أشهر المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٢ الف جنيه مصري
(٦١,١٢٥)	(٢٢,٨٤٥)
٢١,٨٣٦	١٣,١٣٨
٣٧	٢١
(٣٢,٣٣١)	(١٩,٤٨٦)
-	(١,٣٧٩)
-	٣
(٦٨)	١٠٠,٦٨٩
١٣,٢٤٠	٣,٥٤٨
(٣,٣٠٢)	(١,٢٣٣)
(٦١,٧١٣)	٧٢,٤٥٥

١١- إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى :

إيرادات تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملة الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتاجرة أو الميوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	
إيرادات توكس وسويقت وبريد ومطبوعات وتصوير	
إيرادات خدمات قانونية	
(عبء) رد مخصصات أخرى	
(عبء) رد مخصص التزامات مزايا التقاعد	
أرباح (خسائر) رأسمالية	
أرباح (خسائر) أصول آلت ملكيتها	
إيرادات متنوعة	
مصروفات متنوعة	

١٢- نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي

٣١ مارس ٢٠٢٣ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري
٦٣٠,٣٣٨	٣٩٤,٤٥٨
٧,٨١٤,٦٣٦	٩,٤٣٠,٧٠٢
(٥,٨٦٠)	(٤,٢٦٥)
٨,٤٣٩,١١٤	٩,٨٢٠,٨٩٥
٢,٦٣٣,٥٦٢	٢,١٠٤,٤٠٦
٥,٨٠٥,٥٥٢	٧,٧١٦,٤٨٨
٨,٤٣٩,١١٤	٩,٨٢٠,٨٩٥

نقدية	
أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي	
يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:	
الإجمالي	
أرصده ذات عائد	
أرصده بدون عائد	

* تتضمن الأرصدة لدى البنك المركزي الودیعة الدولاریة فی إطار نسبة الإحتیاطی الإلزامی لدى البنك المركزي (١٠%) ، والتي يتم تسويتها في تاريخ الإستحقاق (٢٢ مايو ٢٠٢٣)

٣١ مارس ٢٠٢٣ ألف جنيه مصري	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ألف جنيه مصري
٢٨٦,٠٦٠	٣٧٥,٢٦٥
١٢,٢١٩,٠٨٣	٩,٥٥٣,٢٤٤
(٥,٧٩٩)	(٣٥)
١٢,٤٩٩,٣٤٤	٩,٩٢٨,٤٧٤
٣,٣٥٠,٠٠٠	٤,٠٣١,٠٠٠
٥,٠٠٤,٩٦٦	٣,٤٠٠,٠٨٦
٤,١٤١,٤٧٧	٢,٤٩٧,٤٢٣
(٥,٧٩٩)	(٣٥)
١٢,٤٩٠,٦٤٤	٩,٩٢٨,٤٧٤
٢٨٦,٠٦٠	٣٧٥,٢٦٥
١٢,٢١٣,٢٨٤	٩,٥٥٣,٢١٠
١٢,٤٩٩,٣٤٤	٩,٩٢٨,٤٧٤
١٢,٤٩٩,٣٤٤	٩,٩٢٨,٤٧٤

١٣- أرصدة لدى البنوك

حسابات جاریة	
ودائع	
يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	
الإجمالي	
البنك المركزي بخلاف نسبة الإحتیاطی الإلزامی	
بنوك محلية	
بنوك خارجية	
يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة	
الإجمالي	
أرصدة بدون عائد	
أرصدة ذات عائد متغير	
الإجمالي	
أرصدة متداولة	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	١٤- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	أدوات دين:
٢١٩,٨٤٥	٢٦١,٨٦٦	أذون خزائنة وأوراق حكومية أخرى
(٧,٨٠٤)	(١٧,٣٠٤)	يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
١٠٠,٠٠٠	٩٨,٩٣٤	محافظ استثمارات مالية تدار بمعرفة الغير
		وثائق صناديق الاستثمار:
٦٨,٦٥٤	٢٤,٤٢٥	صندوق البنك المصري لتنمية الصادرات – ذات العائد التراكمي
٣٨٠,٦٩٤	٣٦٧,٩٢١	الاجمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	١٥- قروض وتسهيلات للعملاء
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	قروض لأفراد:
٢٦٣,٢٧٣	٤١٢,٦٤٨	- حسابات جارية مدينة
٦٥,٢٧٢	٧٩,٨٣٥	- بطاقات ائتمان
٣,٧٨٠,٧٧١	٤,٢٦٠,٣٠٥	- قروض شخصية
٤٢٥,٧٦٥	٥٣٣,٢١٠	- قروض عقارية
		قروض لمؤسسات:
٢٤,٥٠٨,٢٢٠	٢٩,٢٥٦,٠٨٩	- حسابات جارية مدينة
٨,٩٠٩,١٧٦	١٠,١٥٦,٣٦٦	- قروض مباشرة
٦,٧٤٠,٠١٧	٧,٧٠٣,٢١٨	- قروض مشتركة
(١٣٤,٣٤٣)	(١٢٩,٠٧٣)	- يخصم : إيرادات تحت التسوية
(١,٧٠٥,٦٧٥)	(١,٩٢٧,٧٠٠)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٤٢,٨٥٢,٤٧٧	٥٠,٣٤٤,٨٩٨	الصافي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	قروض وتسهيلات للبنوك
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	- أوراق تجارية مضمومة
٢٦٨,٥٢٨	١٥١,٠٦٩	
٢٦٨,٥٢٨	١٥١,٠٦٩	الاجمالي
(٢٠٧)	(٢٩٩)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
٢٦٨,٣٢١	١٥٠,٧٧٠	الصافي

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات العملاء
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للعملاء وفقا للأنواع

٣١ مارس ٢٠٢٣			
الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
ألف جنيه مصري	مدى الحياة	مدى الحياة	١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٧٠٥,٦٧٥	١,٠٠٨,٣١٧	٣٩٨,٧٨٢	٢٩٨,٥٧٦
١٢٤,١٣٨	٤٦,٨٩٨	١١,٣٦٦	٦٥,٨٧٥
(١٢,٢٢٤)	(١٢,٢٢٤)	-	-
٢٩١	-	-	٢٩١
١٠٩,٨١٩	٧٨,٨٩٤	١٨,٤٠٢	١٢,٥٢٣
١,٩٢٧,٧٠٠	١,١٢١,٨٨٤	٤٢٨,٥٥١	٣٧٧,٢٦٥

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

المستخدم من المخصصات خلال الفترة

متحصلات من ديون سبق اعدامها

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا للأنواع

الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
ألف جنيه مصري	مدى الحياة	مدى الحياة	١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٠٦	-	٢٠٦	-
٤٢	-	٤٢	-
٥١	-	٥١	-
٢٩٩	-	٢٩٩	-

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية الفترة المالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
ألف جنيه مصري	مدى الحياة	مدى الحياة	١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
١,٣٢٨,٦٧٢	٧٢٨,٨٧٢	٣٦٤,٥٠٦	٢٣٥,٢٩٣
٣٥٠,٢٤٤	٢٩٩,٧٦٤	٤,٧٥٥	٤٥,٧٢٥
(١٥٢,٥٦٤)	(١٥٢,٥٦٤)	-	-
٤,٦٦٢	-	-	٤,٦٦٢
١٧٤,٦٦٢	١٣٢,٢٤٤	٢٩,٥٢١	١٢,٨٩٧
١,٧٠٥,٦٧٥	١,٠٠٨,٣١٧	٣٩٨,٧٨٢	٢٩٨,٥٧٦

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

المستخدم من المخصصات خلال الفترة

متحصلات من ديون سبق اعدامها

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية الفترة المالية

مخصص خسائر الإضمحلال لقروض و تسهيلات البنوك
تحليل حركة مخصص خسائر الإضمحلال للقروض والتسهيلات للبنوك وفقا للأنواع

الإجمالي	المرحلة الثالثة	المرحلة الثانية	المرحلة الأولى
ألف جنيه مصري	مدى الحياة	مدى الحياة	١٢ شهر
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٩٩	-	٩٩	-
٢٩	-	٢٩	-
٧٨	-	٧٨	-
٢٠٧	-	٢٠٧	-

الرصيد في أول العام

عبء الإضمحلال

فروق تقييم عملات أجنبية (+/-)

الرصيد في نهاية الفترة المالية

١٦- المشتقات المالية

تمثل عقود مبادلة العملة / أو العائد إرتباطات لتبادل مجموعة من التدفقات النقدية بأخرى. وينتج عن تلك العقود تبادل العملات أو معدلات العائد (معدل ثابت بمعدل متغير مثلا) أو كل ذلك مع (أي عقود مبادلة عوائد وعملات). ولا يتم التبادل الفعلي للمبالغ التعاقدية إلا في بعض عقود مبادلة العملات ويتمثل خطر الائتمان للبنك في التكلفة المحتملة لاستبدال عقود المبادلات إذا أخفقت الأطراف الأخرى في أداء التزاماتها.

ويتم مراقبة ذلك الخطر بصفة مستمرة بالمقارنة بالقيمة العادلة ونسبة من المبالغ التعاقدية وللرقابة على خطر الائتمان القائم يقوم البنك بتقييم الأطراف الأخرى بذات الأساليب المستخدمة في أنشطة الإفراض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢		٣١ مارس ٢٠٢٣	
القيم العادلة		القيم العادلة	
الالتزامات	الأصول	الالتزامات	الأصول
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
-	-	٤٧,٩٧٠	٤٨,٠٥٢
-	-	-	٨١

عقود مبادلة عملات

إجمالي أصول (التزامات) المشتقات المالية

١٧- استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
		١٧/أ استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر:
		- أدوات دين - بالقيمة العادلة
١,٢٩٦,٤٤٦	١,٠٦١,٥٤٥	- مدرجة في السوق
(١٠,٦٨٦)	(١٢,٣٦٦)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
١,٢٨٥,٧٦٠	١,٠٤٩,١٧٩	الصافي
١٤,٥٥٠,٧٣٣	١٤,٨٢٠,٨٧٥	- أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
(٥١٢,٦١٦)	(٥١٦,٥١٥)	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
(٢١,١٢٧)	(٦٣,٠٨٧)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر
١٤,٠١٦,٩٨٩	١٤,٢٤١,٢٧٣	الصافي
		- وثائق صناديق الاستثمار المنشأة طبقاً للنسب المقررة
٤٣,٠١٨	٤٥,٣٦٢	- غير مدرجة في السوق
٤٩٠,٤٧٩	٥٥٩,٦٧٦	إجمالي استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الأخر (١)
١٥,٨٣٦,٢٤٦	١٥,٨٩٥,٤٩٠	١٧/ب استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة:
		أدوات دين :
		- مدرجة في السوق
١١,١٢٢,٥٨٧	٩,٥٤١,١٨١	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد
(٣,٤٠٦)	(٥,٤٦٣)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة
١١,١١٩,١٨١	٩,٥٣٥,٧١٨	الصافي
١,٠٣٦,٥٧٥	٩٠٠,٩٠٠	- أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(٥٢,٢٤٨)	(٣٢,٤٦٦)	- يخصم منه : عوائد لم تستحق بعد من أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
(١٤١)	(٢٢٩)	- يخصم منه : مخصص خسائر الائتمانية المتوقعة أذون خزينة وأوراق حكومية أخرى بالتكلفة المستهلكة
٩٨٤,١٨٥	٨٦٨,٢٤٥	الصافي
١٢,١٠٣,٣٦٦	١٠,٤٠٣,٩٦٣	إجمالي استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (٢)
٢٧,٩٣٩,٦١٢	٢٦,٢٩٩,٤٥٣	إجمالي استثمارات مالية (٢+١)
٢٧,٤٤٩,١٣٤	٢٥,٧٣٩,٧٧٧	- أرصدة متداولة
٤٩٠,٤٧٩	٥٥٩,٦٧٦	- أرصدة غير متداولة
٢٧,٩٣٩,٦١٢	٢٦,٢٩٩,٤٥٣	
٢٧,١٨٣,٣٥٣	٢٥,٤٧٢,٦٣٣	- أدوات دين ذات عائد ثابت
٢٢٢,٩٠٤	٢٢٢,٠١١	- أدوات دين ذات عائد متغير
٢٧,٤٠٦,٢٥٧	٢٥,٦٩٤,٦٤٤	

في عام ٢٠٢٢، تم إعادة تويب أدوات دين سندات حكومية من بند استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر إلى بند استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة حيث أن البنك لديه النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الإستحقاق، وقد بلغت قيمة السندات في تاريخ التويب (والقائمة في ٣١ مارس ٢٠٢٣) ٦,٠٧٩,٩٦٦ ألف جم.

والجدول التالي يوضح القيمة الدفترية والقيمة العادلة في ٣١ مارس ٢٠٢٣ للسندات الحكومية التي تم إعادة تويبها والتي تغيرت قيمتها العادلة

القيمة العادلة	القيمة الدفترية	سندات حكومية
٥,٨٤٥,٩٧١	٦,٠٧٩,٩٦٦	

تبلغ خسائر القيمة العادلة التي كان سيترف بها في حقوق الملكية لو لم يكن قد تم إعادة تويب السندات الحكومية مبلغ ٢٣٣,٩٩٥ ألف جم.

(القيمة بالآلاف الجنيه المصري)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ألف جنيه مصري	استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ألف جنيه مصري	القيمة بالآلاف الجنيه المصري
الرصيد في أول الفترة المالية ١ يناير ٢٠٢٢	١٧,٧٢٦,٩٠٦	١,٦٥١,٨٤١	١٩,٣٧٨,٧٤٧
إضافات	٢١٩,٦٩٤	١١,٣٢٥,٥٢٧	١١,٥٤٥,٢٢١
إستبعادات (بيع / استرداد)	(١٠,٣٢٦,٢٦٥)	(١,١٥٨,٧٧٧)	(١١,٤٨٥,٠٤٢)
التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	١٩٣,٠٣١	(١٣٠,٥٢١)	٦٢,٥١٠
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	٣٥٥,٤٣٨	١٦٠,٩٢١	٥١٦,٣٥٩
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(١٣,٢٩٧)	١٠,٣٢٩	(٢,٩٦٨)
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	٦,٥٣٦	٣,٠٢٥	٩,٥٦١
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٠٤٩)	(١,٨٩٨)	(٢,٩٤٧)
الرصيد في آخر السنة المالية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٨,١٦٠,٩٩٤	١١,٨٦٠,٤٤٩	٢٠,٠٢١,٤٤٣
صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	٨,٠٣٢,٤٨١	٢٦٧,٣٧٥	٨,٢٩٩,٨٥٦
التغير في عوائد لم تستحق	(٣٤٩,٧٨١)	-٢٤,٣١٦	(٣٧٤,٠٩٦)
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٧,٤٤٧)	(١٤١)	(٧,٥٨٨)
الرصيد في أول الفترة المالية ١ يناير ٢٠٢٣	١٥,٨٣٦,٢٤٧	١٢,١٠٣,٣٦٧	٢٧,٩٣٩,٦١٤
إضافات	-	٧٠٤,٣٧٩	٧٠٤,٣٧٩
إستبعادات (بيع / استرداد)	(٣٩٩,٧٣١)	(٢,٤٢٢,٠٩٠)	(٢,٨٢١,٨٢٢)
التغير في عوائد لم تستحق عن سندات الخزانه الصفريه	-	٤٦,٥٣٦	٤٦,٥٣٦
فروق تقييم أصول ذات طبيعة نقدية بالعملات الأجنبية	٢٤٩,٥٤٨	٨٧,٢٢٧	٣٣٦,٨٧٥
أرباح (خسائر) التغير في القيمة العادلة	(١٤,٧٤٦)	(١,٤٢١)	(١٦,١٦٦)
استهلاك علاوة الخصم و الإصدار	١,٥٦٩	٣,٨٦٤	٥,٤٣٣
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(١,٦٨٠)	(٢,٠٥٧)	(٣,٧٣٨)
الرصيد في آخر الفترة المالية	١٥,٦٧١,٢٠٦	١٠,٥١٩,٩٠٣	٢٦,١٩١,١١٠
صافي التغير أذون خزانه وأوراق حكومية أخرى من خلال الدخل الشامل الأخر	٢٧٠,١٤٢	(١٣٥,٦٧٥)	١٣٤,٤٦٧
عمليات بيع أذون خزانه مع التزام بإعادة الشراء	-	-	-
التغير في عوائد لم تستحق	(٣,٨٩٩)	١٩,٨٢٢	١٥,٩٢٣
(عبء) الخسائر الائتمانية المتوقعة	(٤١,٩٥٩)	(٨٨)	(٤٢,٠٤٧)
الرصيد في آخر الفترة المالية ٣١ مارس ٢٠٢٣	١٥,٨٩٥,٤٩٠	١٠,٤٠٣,٩٦٣	٢٦,٢٩٩,٤٥٣

وتتمثل أذون الخزانة من خلال الدخل الشامل الأخر في:

١,١٣٠,٠٠٠	٣,٢٦٧,٤٧٥	-	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٢,٨٥٤,٩٢٥	٣,٣٦٤,٣٠٠	-	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٢,٦٤٠,٠٠٠	٣,٢٣٣,١٦٧	-	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٧,٩٧٤,٦٤٣	٥,٠٠٩,٨٠٣	-	أذون خزانة استحقاق ٣٦٤ يوم
١٤,٥٩٩,٥٦٨	١٤,٨٧٤,٧٤٦		الإجمالي
(٥١٢,٦١٦)	(٥١٦,٥١٥)	-	يخصم منه: عوائد لم تستحق بعد
١٤,٠٨٦,٩٥٢	١٤,٣٥٨,٢٣١		الإجمالي
(٤٠٠,٦٢٧)	(٤٣,١٨٩)	-	صافي التغير في القيمة العادلة
(٨,٢٠٩)	(١٠٠,٦٨١)	-	أذون خزانة مبيعة مع الالتزام بإعادة الشراء
(٢١,١٢٧)	(٦٣,٠٨٧)	-	يخصم منه : الخسائر الائتمانية المتوقعة:
١٤,٠١٦,٩٨٩	١٤,٢٤١,٢٧٤		الصافي

* ضمن بند أذون الخزانة مبلغ ٢٣,٤٢٥ الف جنيه مصري مرهون للبنك المركزي المصري مقابل التمويل العقاري ومبلغ ٩٩,٠٥٠ الف جنيه مصري مرهون مقابل مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧% في ٣١ مارس ٢٠٢٣

أرباح (خسائر) استثمارات مالية

الفترة المالية المنتهية في	الفترة المالية المنتهية في	
٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري	
-	٦٩٦	أرباح بيع استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر
١٨,٨٩٦	٣٠٨	أرباح بيع اذون خزانة
٧٦٥	٢,٤٢١	أرباح بيع سندات حكومية
١٩,٦٦٠	٣,٤٢٥	الإجمالي

١٨- استثمارات مالية في شركات الشقيقة :

نسبة المساهمة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	نسبة المساهمة	٣١ مارس ٢٠٢٣	
%	الف جنيه مصري	%	الف جنيه مصري	
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	شركة فيلة للفنادق العامة
٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	٢٨,٩٤%	٦,٨٧٥	الإجمالي

* شركة فيلة للفنادق العامة هي إحدى الشركات الشقيقة لشركة كابيتال القابضة و لا يتم تجميعها نظرا لعدم وجود سيطرة للبنك عليها بأى صورة التي تتطلبها أسس تجميع القوائم

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	١٩ أصول غير ملموسة
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	القيمة الدفترية في اول الفترة المالية
١٦٨,٩٥٦	٢٠٠,٠٥٣	الإضافات
٣١,١٠٦	٥٤,٣٧٩	الاستبعادات
(٩)	-	صافي القيمة الدفترية اخر الفترة المالية (١)
٢٠٠,٠٥٣	٢٥٤,٤٣٢	مجمع الاستهلاك اول الفترة المالية
١١٩,٣١١	١٥٧,٥٧٥	استهلاك الفترة المالية
٣٨,٢٦٤	١٤,٩١٦	مجمع استهلاك الاستبعادات
-	-	مجمع الاستهلاك في اخر الفترة المالية (٢)
١٥٧,٥٧٥	١٧٢,٤٩١	صافي القيمة الدفترية للاصول غير الملموسة في اخر الفترة المالية (٢-١)
٤٢,٤٧٨	٨١,٩٤٢	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	٢٠ أصول أخرى
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عوائد مستحقة
١,٠٩٠,٨٠٣	١,٠٨٩,٤٩٦	مصروفات مقدمة
١١٥,٩٨٩	١٥٠,٨٦٩	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
١,٠٢٥,٣٦٨	١,٠٣٧,٤٩٩	أصول آلت ملكيتها للبنك (بالصافي)*
٤١,٤٦٤	١٠٤,٥٩٠	تأمينات وعهد
١١,٣٦٨	١٥,٤٤٠	أصول تحت التسوية
١,٠٢١,٥٣٢	١,٠٥٦,٩١٢	حقوق مالية مشتراة
٢,٣٧٣,٧٨٥	١,٩٤٢,٩٣١	الإجمالي
٥,٦٨٠,٣٠٩	٥,٣٩٧,٧٣٨	بخصم منه : مخصص خسائر الأتئمانية المتوقعة للعوائد المستحقة
(٥,١٣٥)	(١٧,٧٧٦)	الصافي
٥,٦٧٥,١٧٤	٥,٣٧٩,٩٦١	

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	عوائد مستحقة عن قروض متوسطة الأجل
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	عوائد مستحقة عن أرصدة لدى البنوك
٤٩٠,٥٠٦	٥٠٦,٤٩٨	عوائد مستحقة عن استثمارات مالية
٨٧,٤٣٩	٧٧,٣٣١	الإجمالي
٥١٢,٨٥٩	٥٠٥,٦٦٧	بخصم منه : مخصص خسائر الأتئمانية المتوقعة للعوائد المستحقة
١,٠٩٠,٨٠٣	١,٠٨٩,٤٩٦	الصافي
(٥,١٣٥)	(١٧,٧٧٦)	
١,٠٨٥,٦٦٨	١,٠٧١,٧٢٠	

المشروعات تحت التنفيذ

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	الرصيد في بداية الفترة
٨٠٩,٤٧٧	١,٠٢٥,٣٦٨	الإضافات خلال الفترة
٢٥٥,٤٥٢	(٣٤,٣٩٥)	الاستبعادات
(٣٩,٥٦١)	٤٦,٥٢٦	الرصيد في نهاية الفترة المالية
<u>١,٠٢٥,٣٦٨</u>	<u>١,٠٣٧,٤٩٩</u>	

* تُثبت الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون بالقيمة التي آلت بها للبنك التي تتمثل في قيمة الديون التي قررت إدارة البنك التنازل عنها مقابل هذه الأصول. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر إضمحلال في قيمة تلك الأصول في تاريخ لاحق للأيلولة عندئذٍ تقاس قيمة الخسارة لكل أصل على حدى بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل وصافي قيمته البيعية أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من استخدام الأصل والمخصومة بمعدل السوق الحالي لأصول مشابهة أيهما أعلى. ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب للإضمحلال والإعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى". وإذا ما إنخفضت خسارة الإضمحلال في أية فترة لاحقة وأمكن ربط ذلك الانخفاض بشكل موضوعي مع حدث وقع بعد الإعتراف بخسارة الإضمحلال عندئذٍ يتم رد خسارة الإضمحلال المعترف بها من قبل إلى قائمة الدخل بشرط ألا ينشأ عن هذا الرد في تاريخ رد خسائر الإضمحلال قيمة لأصل تتجاوز القيمة التي كان يمكن للأصل أن يصل إليها لو لم يكن قد تم الإعتراف بخسائر الإضمحلال هذه، على أن يراعى التخلص من تلك الأصول خلال المدة الزمنية المحددة وفقاً لأحكام القانون. وإذا لم يتم التصرف في هذه الأصول خلال المدة المحددة وفقاً لقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ يتم تدعيم إحتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠% من قيمة هذه الأصول سنوياً، وتُدرج صافي إيرادات ومصروفات الأصول التي آلت ملكيتها للبنك وفاءً لديون خلال فترة إحتفاظ البنك بها بقائمة الدخل ضمن بند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى"

٢١- الأصول الثابتة

ألف جنيه مصري

الإجمالي	أخرى	اثاث	أجهزة و معدات	تجهيزات و تركيبات	وسائل نقل	نظم الية متكاملة	مبانى و انشاءات	اراضى	البيان
١,٨٣٦,٦٣٦	٤٨,٢١٥	٥٦,٠٢٥	٨٤,٤٢٠	٤٦٤,٠٢٨	٢٤,٠٩٦	٢١٦,٥٤٨	٦٩٠,٥٨٠	٢٥٢,٧٢٤	التكلفة في أول الفترة المالية (٣)
١٥٧,٨٣٧	٥٨٤	٦٣٤	١,٦٢٣	٣,٧٤٦	٤٦	٣٧,٠١٢	٥٤٨	١١٣,٦٤٤	الإضافات خلال الفترة المالية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الإستبعادات خلال الفترة المالية
١,٩٩٤,٤٧٣	٤٨,٧٩٩	٥٦,٦٥٩	٨٦,٠٤٤	٤٦٧,٧٧٤	٢٤,١٤٢	٢٥٣,٥٦٠	٦٩١,١٢٨	٣٦٦,٣٦٧	التكلفة في آخر الفترة المالية (١)
٧٥٠,٢٢١	٣٢,١٢٨	٣٠,٧٨٢	٤٩,٧٨٥	٣٢٩,٥٧٢	١٤,٣٨٧	١٧٢,٦٩٤	١٢٠,٨٧٤	-	مجمع الإهلاك في أول الفترة المالية (٤)
٣٤,٢١٩	٢٣٨	١,١٨١	١,٥٤٢	١٥,٢٤٦	٨١٤	١٠,٩٠٢	٤,٢٩٦	-	إهلاك الفترة المالية
(٣)	(١)	-	-	-	(١)	-	(١)	-	مجمع إهلاك الإستبعادات
٧٨٤,٤٣٨	٣٢,٣٦٥	٣١,٩٦٣	٥١,٣٢٦	٣٤٤,٨١٨	١٥,٢٠٠	١٨٣,٥٩٥	١٢٥,١٦٩	-	مجمع الإهلاك في اخر الفترة المالية (٢)
١,٢١٠,٠٣٥	١٦,٤٣٤	٢٤,٦٩٦	٣٤,٧١٧	١٢٢,٩٥٦	٨,٩٤٢	٦٩,٩٦٥	٥٦٥,٩٥٩	٣٦٦,٣٦٧	صافى الأصول في آخر الفترة المالية (٢-١)
١,٠٨٦,٤١٥	١٦,٠٨٧	٢٥,٢٤٤	٣٤,٦٣٦	١٣٤,٤٥٦	٩,٧٠٩	٤٣,٨٥٤	٥٦٩,٧٠٦	٢٥٢,٧٢٤	صافى الاصول في اول الفترة المالية(٣-٤)

* تتضمن الأصول الثابتة أصول لم تسجل بعد بأسم البنك بمبلغ ٩٤,٨٧٣ ألف جنيه مصري

٢٢- المخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧
-	-
-	-
٣٠٢,٣٨٧	٣٠٢,٣٨٧

القيمة الدفترية في اول السنة المالية

القيمة الدفترية في نهاية السنة المالية (١)

مجمع الاهلاك في اول السنة المالية

مجمع الاهلاك في نهاية السنة المالية (٢)

صافي الاستثمارات العقارية في نهاية السنة المالية (٢-١)

- قيمة الأرض المملوكة لشركة المصري للاستثمارات العقارية إحدى الشركات التابعة للبنك بشارع الزهراء و التي تم تحويلها من الاستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للاستثمار العقارى الفقرة رقم ٥٧ ب
- قيمة الأرض المملوكة لشركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية إحدى الشركات التابعة للبنك بمحافظه الأسماعلية و التي تم تحويلها من الاستثمارات العقارية إلى بند المخزون بناءً على ما ورد في معايير المحاسبة المصرية في معيار رقم (٣٤) للاستثمار العقارى الفقرة رقم ٥٧ ب

٢٣- أصول / التزامات ضريبية مؤجلة

تم حساب ضرائب الدخل المؤجلة بالكامل على الفروق الضريبية المؤجلة وفقاً لطريقة الالتزامات باستخدام معدل الضريبة الفعلي عن السنة المالية الحالية. لايعترف بالأصول الضريبية المؤجلة الناتجة عن الخسائر الضريبية المرحلة إلا إذا كان من المرجح وجود أرباح ضريبية مستقبلية يمكن من خلالها الاستفادة بالخسائر الضريبية المرحلة، يتم إجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة إذا كان هناك مبرر قانوني لعمل مقاصة بين الضريبة الحالية على الأصول مقابل الضريبة الحالية على الالتزامات وأيضاً عندما تكون ضرائب الدخل المؤجلة تابعة لذات الدائرة الضريبية. وفيما يلي أرصدة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة:

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
-	-	١,٥٤٦	٢,١٥٠
٣,٢٩٢	٦,٧٠١	-	-
٢٣,٤٣٠	٤٠,٧٣٦	-	-
٢٦,٧٢٢	٤٧,٤٣٨	١,٥٤٦	٢,١٥٠
٢٥,١٧٦	٤٥,٢٨٧		
١٢,٦٩١	١٣,٨١١	١٥٢	٢٠٧
٣٧,٨٦٧	٥٩,٠٩٩	١٥٢	٢٠٧

البنك

المخصصات الأخرى (بخلاف مخصص القروض والالتزامات العرضية ومطالبات الضرائب)

الاثر الضريبى للفروق بين الاهلاك المحاسبى والاهلاك الضريبى

فروق تقييم العملات الأجنبية للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل

إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل / (التزام)

صافى الضريبة التى ينشأ عنها (التزام) / اصل

الشركات

أصول / إلتزامات ضريبية مؤجلة

إجمالى الضريبة التى ينشأ عنها أصل / (التزام)

الالتزامات الضريبية المؤجلة		الأصول الضريبية المؤجلة	
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٦,٥٧٣	٢٦,٧٢٢	١,٣٤٧	١,٥٤٦
٢٣,٣٢٧	١٧,٣٠٧	١٩٩	٦٠٤
(٣,١٨٨)	٣,٤٠٩	-	-
٢٦,٧٢٢	٤٧,٤٣٨	١,٥٤٦	٢,١٥٠

حركة الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة

الرصيد في بداية الفترة

الإضافات

الأستبعادات

الرصيد في نهاية الفترة

٢٤- أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٢٧	١٩,٠٠٦
٦,٨٣٤,٦٠٤	٥,٨٧٣,٨٩٨
٦,٨٣٤,٦٣١	٥,٨٩٢,٩٠٤
٥,٧٢١,١٧٨	٤,٠٣٩,٠٠٦
١,١١٣,٤٥٣	١,٨٥٣,٨٩٨
٦,٨٣٤,٦٣١	٥,٨٩٢,٩٠٤
٢٧	١٩,٠٠٦
٦,٨٣٤,٦٠٤	٥,٨٧٣,٨٩٨
٦,٨٣٤,٦٣١	٥,٨٩٢,٩٠٤
٦,٨٣٤,٦٣١	٥,٨٩٢,٩٠٤
٢٠٢٢ ديسمبر ٣١	٢٠٢٣ مارس ٣١
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري
٤,١٧٢,٨١٨	٣,٥٤١,٣٨٥

حسابات جارية

ودائع

بنوك محلية

بنوك خارجية

أرصدة بدون عائد

أرصدة ذات عائد

أرصدة متداولة

٢٥- عمليات بيع أنون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء

عمليات بيع أنون خزائنة مع الإلتزام بإعادة الشراء

٢٦- ودائع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٢٩,٦٢٣,٠٥٩	٣٣,٣٠٧,٣٦٤	ودائع تحت الطلب
٣٠,٣٣٦,٠٥٣	٣٤,٠٣٥,٣٤٤	ودائع لأجل وبإخطار
١٠,٥٤٠,٤٦٢	١٠,٥٣٢,٨٨٥	حسابات التوفير وشهادات الاندخار
٢,١٨١,٨٦٦	٢,١٤٥,٠١٨	ودائع أخرى
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٠,٠٢٠,٦١٠	الاجمالي
١٣,١٨٥,٠٣٤	١٣,٧٠٥,٥٥٩	ودائع افراد
٥٩,٤٩٦,٤٠٥	٦٦,٣١٥,٠٥١	ودائع مؤسسات
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٠,٠٢٠,٦١٠	الاجمالي
١٢,٢١٠,١٩٨	١٦,٩٩٦,٦٩٤	بدون عائد
٦٠,١٢٩,٨٥٤	٦٢,٦٤٨,٧٢٥	ذات عائد ثابت
٣٤١,٣٨٧	٣٧٥,١٩٠	ذات عائد متغير
٧٢,٦٨١,٤٣٩	٨٠,٠٢٠,٦١٠	الاجمالي

٢٧- أدوات دين مصدرية :

قامت الشركة المصرية لضمان الصادرات بأصدار سندات بمبلغ ٥٠ مليون جنيه مصري و اكتتب بنك الاستثمار القومي في هذه السندات بالكامل عند التأسيس بعائد سنوي مقداره ٥% و تستهلك هذه السندات عند نهاية الشركة بعد الوفاء بالتزاماتها

٢٨- قروض أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	سعر الفائدة	تاريخ الاستحقاق	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري			
٥٩,٢٢٧	٠	%٤,٤٨	١٣ فبراير ٢٠٢٣	قرض برنامج تمويل التجارة العربية
٨,٠٠٠	٨٨,٠٠٠	%١,٧٣	٥ أبريل ٢٠٢٦	قرض برنامج التنمية الزراعية
٩٢,٤٢٨	٢٨,٤٠٦	%٤,٤٩	١٥ سبتمبر ٢٠٢٣	قرض بنك الاستثمار الأوروبي
١٠,٦٢٠	١٥,٨٦٦	%١,٧٥	٢٤ أكتوبر ٢٠٢٧	اتفاقية الالتزام البيئي تحت إدارة البنك الاهلي المصري
٤٩٩,٦٨٨	٥٩٥,٨٩٦	%٧,٨٨	١٥ يونيو ٢٠٢٦	قرض GREEN FOR GROWTH FUND
٤٤٨,٢٧٣	٤٦٥,٤٨١	%٨,٠٢	٥ يناير ٢٠٢٦	قرض صندوق سند
٨٧,١٥٧	٧٢,٨٨١	%٣,٠٠	١ يوليو ٢٠٢٥	قرض مبادرة البنك المركزي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧%
٢,٣٥٧	٢,١٤٣	%١١,٠٠	١ أكتوبر ٢٠٢٦	قرض جهاز تنمية المشروعات
٤٠٩,٣٨٤	٢٥٤,٥٢١			قرض شركة اية. بي فاكثور
٣٧١,١٥١	٤٦٣,٤٧٥	%٦,٧٣	١٨ مايو ٢٠٢٥	قرض البنك الاوروبي لإعادة الأعمار والتنمية
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٩٨٦,٦٦٨			الاجمالي
١٥٩,٦٥٦	٢٨,٤٠٦			أرصدة متداولة
١,٨٢٨,٦٣١	١,٩٥٨,٢٦٣			أرصدة غير متداولة
١,٩٨٨,٢٨٦	١,٩٨٦,٦٦٨			الاجمالي

٢٩- التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٥٧٦,٥٠٤	٧٢٦,٥٧٢	عوائد مستحقة
٦١,٨١٤	٧٥,٤٥٦	إيرادات محصلة مقدماً
٢١٠,٧٤١	٢٢٢,٢٦٤	مصرفات مستحقة
٨٠,٧٠٠	٤٨,٥٥٦	ضرائب وتأمينات مستحقة
١٠٠	٥٣٣	دائنو توزيعات
١,٣٩٥,٧٠١	١,٨٦٣,١٤٤	خصوم تحت التسوية
٢,٣٢٥,٥٥٩	٣,٠٣٦,٥٢٦	الاجمالي

٣٠- مخصصات أخرى:

٣١ مارس ٢٠٢٣								البيان
الرصيد في أول الفترة المالية	المكون خلال الفترة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التويب بين المخصصات	ردعيب مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر الفترة المالية	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٩,١٧١	١٠,٤٣٩	-	-	-	-	(٤,٨٨٦)	٤٤,٧٢٥	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٢,٧٠٥	٢,٣٤٤	٣٤٣	-	-	-	-	٥,٣٩٢	مخصص قضايا
٤٨,٨٨١	١٢,٤١٢	٢,٩٧٥	-	(١,٠١١)	-	-	٦٣,٢٥٧	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
٤٩٧	٧٥٢	-	-	-	-	-	١,٢٤٩	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٧٨٣	-	-	-	(١٢٨)	-	-	٦٥٥	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
١٠٩,٨٦٢	١٤,٢٥٠	-	-	-	-	-	١٢٤,١١٢	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
٦,٥٠٣	٢,٠٣٠	-	-	(١,٨٥٨)	-	-	٦,٦٧٦	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٤٠,٦٣٤	٦٨٥	٦,٧٩٧	-	(١٤,٣٨١)	-	-	٣٣,٧٣٥	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
٢٤٩,٠٣٦	٤٢,٩١٣	١٠,١١٥	-	(١٧,٣٧٨)	-	(٤,٨٨٦)	٢٧٩,٧٩٩	الإجمالي
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢								البيان
الرصيد في أول الفترة المالية	المكون خلال الفترة المالية	فروق إعادة تقييم الأرصدة بالعملة الأجنبية	إعادة التويب بين المخصصات	ردعيب مخصص انتفى الغرض منه	محول من / إلى مصادر أخرى	المستخدم من المخصص	الرصيد في آخر الفترة المالية	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	
٣٧,١٩٣	٣٥,٢٩١	-	-	-	٦٧	(٣٣,٣٨٠)	٣٩,١٧١	مخصص مطالبات محتملة (ضرائب)
٥,٨٢٥	٢,٠٥٣	٦٣٠	-	(٥,٧٤٢)	-	(٦١)	٢,٧٠٥	مخصص قضايا
٣١,٤٩٩	٢٤,٢٧٣	٥,٠٨٤	-	(١٧,٠٠١)	٥,٠٢٦	-	٤٨,٨٨١	مخصص التزامات عرضية -مرحلة أولى
٥١	٤٦٦	-	-	(٢٠)	-	-	٤٩٧	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثانية
٢,٩٧٢	-	-	-	(٢,١٨٩)	-	-	٧٨٣	مخصص التزامات عرضية -مرحلة ثالثة
٧٧,١١٣	٣٨,٢٢٧	-	-	(٥,٤٧٩)	-	-	١٠٩,٨٦٢	مخصص ارتباطات -مرحلة أولى
٣,٨١٢	٢٥,٨٢٠	-	-	(٢٣,١٢٩)	-	-	٦,٥٠٣	مخصص ارتباطات -مرحلة ثانية
٣٦,١٦٣	٥٣,٠٣٧	١٣,٩٦٤	-	(٦٤,٥٨٦)	٢,٠٥٥	-	٤٠,٦٣٣	المخصصات الفنية لتأمين الممتلكات والمسئوليات
١٩٤,٦٣٠	١٧٩,١٦٧	١٩,٦٧٨	-	(١١٨,١٤٧)	٧,١٤٨	(٣٣,٤٤١)	٢٤٩,٠٣٦	الإجمالي

- بند مخصص التزامات عرضية يشمل الإلتزامات العرضية الغير مباشرة

- يتم مراجعة المخصصات الأخرى في تاريخ المركز المالي ويتم تعديلها عند الضرورة لإظهار أفضل تقدير حال لها

٣١- رأس المال والاحتياطيات

(أ) رأس المال :

* بلغ رأس المال المرخص به ١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، كما بلغ رأس المال المصدر والمدفوع ٥,٦٠٠,٩٦٠,٠٠٠ جنيه مصري في ٣١ مارس ٢٠٢٣ موزع على ٥٦٠,٠٩٦,٠٠٠ سهم عادي، القيمة الاسمية لكل سهم ١٠ جنيهات

- تأسس البنك في عام ١٩٨٣ وبلغت قيمة رأس المال المدفوع ٥٠ مليون جنية
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٨٨/١/١٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٧,٥ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ١٩٩١/١٢/٣٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ١١,٥ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في مارس ١٩٩٣
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ١٩٩٦/٥/١٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٨١ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في سبتمبر ١٩٩٨
- قرار مجلس الإدارة بتاريخ ٢٠٠٢/١/٢٠ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٥٠ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٣/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ١٠٠ مليون جنية
- قرار مجلس إدارة رقم ٨ لسنة ٢٠٠٦ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٥ مارس ٢٠٠٧
- قرار مجلس إدارة رقم ١٨ لسنة ٢٠٠٧ بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ مايو ٢٠٠٨
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٠٨/٩/٢٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٠/٩/٢٩ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٤٠ مليون جنية تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ٢٣ ديسمبر ٢٠١٠
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٨٨ مليون جنية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادي في ١٢ يونيو ٢٠١٧
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠١٨/٤/٣ على زيادة رأس المال بمبلغ ١,٠٠٠ مليون جنية
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٨ على زيادة رأس المال بمبلغ ٥٤٥,٦ مليون جنية تم موافقة قطاع الأداء الأقتصادي في ٦ يونيو ٢٠٢١
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/٢/٢٦ على زيادة رأس المال بمبلغ ٢٠٠٠ مليون جنية - نقدي تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٧ أغسطس ٢٠٢٢
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٥ على توزيع مبلغ ٣٢٧ مليون جنية أسهم مجانية - توزيع عيني تم التأشير في صحيفة الأستثمار في ١٩ فبراير ٢٠٢٣
- وافقت الجمعية العمومية بتاريخ ٢٠٢٣/٣/٣٠ على توزيع مبلغ ٨٤٠ مليون جنية أسهم مجانية - توزيع عيني

(ب) الاحتياطيات

- تتمثل الاحتياطيات في ٣١ مارس ٢٠٢٣ فيما يلي:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣
الف جنيه مصري	الف جنيه مصري
٢٣١,٣٣٣	٣١٦,٤٩٥
١,٩١٣	٣,٨٧٠
٥٢٥,٩٩٣	٦٥٦,٦٦٨
٣١,٣٤٧	٣٣,٤٦٤
١١٢,٤٠٧	٩١,٧٧٥
(٢٣,٤٣٠)	(٤٠,٧٣٦)
٣٢,٨٤٢	٣٢,٨٤٢
١٩٥,٤٣٢	١٩٨,٤٣٢
١,١٠٧,٨٣٧	١,٢٩٢,٨٠٩

- احتياطي المخاطر البنكية العام
 - احتياطي المخاطر البنكية- أصول ألت ملكيتها للبنك
 - احتياطي قانوني
 - احتياطي عام
 - احتياطي القيمة العادلة - استثمارات مان خلال الدخل الشامل
 - الضريبة المؤجلة - فروق القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل بالعملة الأجنبية
 - احتياطي خاص
 - احتياطي رأسمالي
- الإجمالي**

١- احتياطي المخاطر البنكية العام :

يمثل المتبقي من اثر تطبيق معيار IFRS٩ حيث تم دمج أرصدة احتياطي المخاطر البنكية العام و احتياطي IFRS٩ والأحتياطي الخاص بالانتمان و تم استخدام الجزء الأكبر من هذا الاحتياطي لمجابهة الخسائر الائتمان المتوقعة عند التطبيق الأولي للمعيار الدولسى (١ يوليو ٢٠١٩)

٢- أحتياطي المخاطر البنكية - أصول ألت

إذا لم يتم التصرف في الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون خلال المدة المحددة وفقاً لأحكام المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ يتم تدعيم احتياطي المخاطر البنكية العام بما يعادل ١٠ % من قيمة هذه الأصول سنوياً خلال فترة احتفاظ البنك بها

٣- الأحتياطي القانوني :

وفقاً للنظام الأساسى بالبنك يقتطع مبلغ يوازى ١٠ % من الأرباح سنوياً لتكوين الأحتياطي القانوني ويجوز للجمعية العامة وقف هذا الاقتراع متى بلغ مجموع الأحتياطي قدرأ يوازى ٥٠ % من رأس مال البنك المصدر ومتى نقص الأحتياطي عن هذا الحد يتعين العودة الى الاقتراع.

٤- أحتياطي القيمة العادلة - إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل الأخر :

يمثل فروق إعادة التقييم الناتجة عن تغير القيمة العادلة للاستثمارات المالية من خلال الدخل الشامل الأخر

٥- أحتياطي رأسمالي:

تمثل أرباح بيع أصول ثابتة.

٣٢- توزيعات الأرباح

لا يتم الاعتراف بتوزيعات الأرباح كالتزام مالي و تخفض الأرباح المرحلة بها الا عندما يتم إعتماها من قبل الجمعية العامة للمساهمين ، وسوف يتم في نهاية السنة المالية اقتراح توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين في الأرباح ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة و عرضها على الجمعية العامة للمساهمين التي ستعقد لاعتماد القوائم المالية الختامية و عندئذ سوف يتم اثبات توزيعات الأرباح على المساهمين و كذلك حصة العاملين و مكافأة أعضاء مجلس الإدارة توزيعاً من الأرباح المحتجزة ضمن حقوق الملكية عن نهاية السنة المالية الحالية وفقاً لتعليمات البنك المركزي الصادر في هذا الشأن.

٣٣- النقدية وما في حكمها

لأغراض عرض قائمة التدفقات النقدية، تتضمن النقدية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تواريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتناء

٣١ مارس ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري
٤٢٤,١٨١	٦٣٠,٣٣٨	أرصدة لدى البنوك
٤,٦٢٩,٣٥٣	١١,٨٨١,٣٧٨	أذون خزانة وأوراق حكومية أخرى
١٧١,٢٧٥	٣,٤٢٧,٠٠٠	
٥,٢٢٤,٨٠٩	١٥,٩٣٨,٧١٦	

٣٤- التزامات عرضية وارتباطات
(أ) مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة ضد البنك في ٣١ مارس ٢٠٢٣ وتم تكوين مخصص لبعض منها ولم يتم تكوين مخصص لبعض القضايا حيث انه من غير المتوقع تحقق خسائر عنها.

(ب) ارتباطات رأسمالية

بلغت قيمة الارتباطات المتعلقة بالاستثمارات المالية والأصول ثابتة و عقود التأجير التشغيلي و ولم يطلب سدادها حتى تاريخ المركز المالي مبلغ ٩٨٦,٣٥٩ ألف جنيه مصري وذلك طبقاً لما يلي

المتبقي ولم يطلب بعد	المبلغ المسدد	قيمة المساهمة	
٥٣٧,٣٩٥	٩٠١,٨٢٣	١,٤٣٩,٢١٨	استثمارات مالية من خلال الدخل الشامل
-	-	-	استثمارات مالية في شركات تابعة
٤٢٠,٠٦٦	-	-	إرتباطات رأسمالية أصول ثابتة
٩٥٧,٤٦١	٩٠١,٨٢٣	١,٤٣٩,٢١٨	الإجمالي

(ب) ٢/ إرتباطات عن عقود التأجير التشغيلي

يبلغ مجموع الحد الأدنى لمدفوعات الإيجار عن عقود إيجار تشغيلي غير قابلة للإلغاء وفقاً لما يلي :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	لا تزيد عن سنة واحدة
١,٠٧٢	١,٠٠٠	أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات
-	-	أكثر من خمس سنوات
٢٨,٩٥٣	٢٧,٨٩٨	الإجمالي
٣٠,٠٢٤	٢٨,٨٩٨	

(ج) إرتباطات عن قروض و ضمانات وتسهيلات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢	٣١ مارس ٢٠٢٣	
ألف جنيه مصري	ألف جنيه مصري	خطابات ضمان
٩,٦٧٤,٠٣١	١١,٤٣٨,٩٥٣	الاعتمادات المستندية (استيراد)
٢,٧٨٥,٢١٩	٣,٢١٠,٩٢٢	الاعتمادات المستندية (تصدير معززة)
١,٠٢٩,٠١٣	٢,١٦٧,٥١٤	اوراق مقبولة الدفع
٥١٢,٤٠٠	٣٩٧,٠٧٢	يخصم : غطاءات نقدية
(٣,٨٠٠,١١٩)	(٣,٨٧٤,٤٦٠)	الصافي
١٠,٢٠٠,٥٤٣	١٣,٣٤٠,٠٠٢	ارتباطات غير قابلة للإلغاء عن تسهيلات ائتمانية
٣,٠٦٠,٨٠٥	١,٩٦٧,٦١٨	
١٣,٢٦١,٣٤٩	١٥,٣٠٧,٦١٩	الإجمالي

٣٥. الموقف الضريبي:**بالنسبة للموقف الضريبي للبنك:****• ضرائب شركات الأموال:****السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٠٧**

تم إنهاء الفحص وتم عمل اللجان الداخلية وانتهاء النزاع امام مصلحة الضرائب.

السنوات ٢٠٠٧-٢٠١١

تم الفحص وتم إحالة الملف الى لجان الطعن وتم الطعن على قرار اللجنة والملف حاليا منظر امام القضاء.

السنوات ٢٠١٢-٢٠١٦

تم الفحص وتم عمل اللجان الداخلية بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠١٧-٢٠١٩

تم الفحص بمركز كبار الممولين وتم سداد كافة الضرائب المستحقة.

السنوات ٢٠٢٠-٢٠٢١

يقوم البنك بتقديم الاقرارات الضريبية السنوية بصورة منتظمة وسداد أي ضرائب مستحقة من واقع هذه الاقرارات وفقاً لأحكام القانون.

• ضرائب الدمغة:**السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠٢٠/٠٦/٣٠**

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢١-٢٠٢٢

يقوم البنك بتوريد الضريبة بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

• ضرائب الأجور والمرتببات:**السنوات من بداية النشاط وحتى ٢٠١٩/١٢/٣١**

تم الفحص وسداد كافة الضرائب المستحقة ولا توجد مستحقات على البنك.

السنوات ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢

يقوم البنك بتوريد الضريبة الشهرية بشكل منتظم في المواعيد القانونية.

• يقوم البنك بتقديم الإقرارات الضريبية بصورة منتظمة وفي المواعيد المقررة وفقاً لأحكام قانون الإجراءات الضريبية الموحد

رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠

الموقف الضريبي لشركة ضمان الصادرات:

• تم الفحص وسداد ضرائب كسب العمل عن سنوات ٢٠١٠ – ٢٠١١ وجارى فحص السنوات من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢١ .

• تم الفحص والسداد عن ضرائب الدمغة حتى عام ٢٠٠٦ .

- تم الفحص والسادد عن ضرائب أرباح تجارية حتى عام ٢٠١١ وتم استلام نماذج ١٩ عن السنوات ٢٠١٥-٢٠١٧ وتم الطعن على النماذج وجارى المتابعة مع مصلحة الضرائب.
- تم ربط وسادد الضرائب العقارية حتى ٢٠٢١/١٢/٣١ طبقا لقرار لجنة الطعن.
- قامت الشركة بتقديم وسادد الإقرار الضريبي عن الفترة المنتهية في ديسمبر ٢٠٢١ في أبريل ٢٠٢٢ .
- بخصوص السنوات من ١٩٩٥/١٩٩٤ حتى ١٩٩٩/١٩٩٨ فقد صدر حكم فى الإستئناف لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٠٩/٣/١٥ و صدر ربط من مصلحة الضرائب بناءً على حكم الإستئناف وتم سداد الضرائب المستحقة على الشركة.
- تم نقل ملفات الشركة الضريبية من ضرائب الشركات المساهمة الى مركز كبار الممولين بالسادس من أكتوبر.

- الموقف الضريبي لشركة ايجبت كابيتال القابضة:

- **ضرائب شركات الأموال.**
السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٤
تم الفحص و الطعن على نتيجة الفحص و تحويل الملف الى اللجان الداخلية المتخصصة و تكليف قطاع الشؤون القانونية باتخاذ كافة الإجراءات نحو رفع دعوة قضائية و بالفعل تم رفع الدعوي رقم ٣٥٧٥٦.
تم الإنتهاء من التسوية النهائية و سداد المستحق لمصلحة الضرائب المصرية مع الأستمرار في رفع دعوي قضائية.

- **ضرائب كسب العمل.**
السنوات من ٢٠١٠/٢٠١٧
تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.
السنوات من ٢٠١٨/٢٠٢٠
جارى الفحص
• **ضريبة الدمغة.**
السنوات من ٢٠١٠/٢٠٢٠
تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.
• **ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.**
تم تقديم نماذج ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة في موعدها و سداد الضريبة المستحقة علما بأن أخر سداد بتاريخ ٢٠٢٣/٣ ولم يتم اخطارنا من قبل المأمورية بأي اخطارات.
لم يتم إخطار الشركة بطلب فحص حتى تاريخ إعداد القوائم المالية.

- الموقف الضريبي لشركة تنمية السياحة:

- **ضريبة شركات الاموال.**
السنوات ١٩٩٩/٢٠٠٣
تمت المحاسبة و الربط النهائي عن هذه السنوات و سداد الضريبة المستحقة بالكامل.
سنة ٢٠٠٤
تم الفحص و الطعن علي نموذج ١٩ وتم عمل لجنة داخلية بإعادة الفحص و أحيل الملف للجان الطعن المختصة وتم سداد اصل

الضريبة والربط الاضافى وتم سداد ٣٥% من مقابل التأخير وذلك طبقا للقانون رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٢٢.

السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥

لم يتم إدراج الشركة ضمن عينة الفحص عن السنوات ٢٠٠٩/٢٠٠٥ و تم اعتماد الإقرارات الضريبية و طبقا لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥

السنوات ٢٠١٢/٢٠١٠

تم فحص الشركة تقديري و الطعن علي نموذج ١٩ و عمل لجنة داخلية و صدر قرار اللجنة بعدم وجود أي ضرائب مستحقة علي الشركة.

السنوات ٢٠١٤/٢٠١٣

تم الفحص و إحالة الملف الى اللجان الداخلية لم يتم تحديد موعد جلسة حتى تاريخه.

سنة ٢٠١٥

ورد للشركة نموذج ١٩ ضرائب حيث بلغت الضريبة المقدرة علي الشركة بمبلغ ٨٨٩,٢ ألف جنيه و تم تقديم صحيفة الطعن في ٢٠٢١/٣/٢١ ولم يتم تحديد جلسة حتى تاريخه.

السنوات ٢٠٢١/٢٠١٦

قدمت الشركة الإقرارات الضريبية السنوية عن السنوات ٢٠٢١/٢٠١٦ بانتظام و في المواعيد القانونية و فقا لاحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ و لائحته التنفيذية.

• ضريبة كسب العمل.

من بداية النشاط حتى ٢٠١٩

تم فحص ضرائب كسب العمل و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

• ضريبة الدمغة.

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- الموقف الضريبي لشركة المصري للاستثمارات العقارية:

• ضريبة شركات الاموال.

الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي فى المواعيد القانونية.

- تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة و وجد ان الشركة تم تقدير ضريبة جرافية عليها عن الفترة من ٢٠١٤/٢٠١٣ بمبلغ ٥٨٢ الف جم والشركة سددت بالاقرار ٣٧٧ الف وكذا خضوع ٢٠١٦/٢٠١٥ للفحص الجزافى وقد تم طلب الفحص الفعلى وفى انتظار قيام المأمور بالفحص.

- تم ورود مطالبة للشركة فى ٢٠٢١/٤/١١ عن فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٥ بمبلغ ٥,٧٨٥,٥٠٦ جنيه، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية

- تم فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨,٧٣١,١٢١ جم

- قامت الشركة بتقديم الطعون الواجبة عن السنوات السابقة فى المواعيد القانونية وفى انتظار تحديد موعد للفحص الفعلى من قبل المأمورية.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الانتهاء من الفحص الفعلى وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

- **ضريبة الدمغة.**

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- الموقف الضريبي لشركة ايه بيتا للاستثمارات العقارية:

- **ضريبة شركات الاموال.**

السنوات حتى ٢٠١٨

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

- **ضريبة كسب العمل.**

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم ورود مطالبة للشركة عن فحص الشركة تقديري (جزافي) وتم تقديم الطعن (فى المواعيد القانونية) وتم طلب الفحص الفعلى.

- **ضريبة الدمغة.**

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

• تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة.

الموقف الضريبي لشركة ايجيبت كابييتال للاستثمارات العقارية:

- **ضريبة شركات الاموال.**

تقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً وكان آخرها عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١.

ورد الي الشركة نموذج ١٩ من مصلحة الضرائب بربط بمبلغ ٦٣ مليون وذلك عن أعوام ٢٠١٣-٢٠١٤ و قامت الشركة بالطعن علي

ذلك النموذج في المواعيد القانونية وجاري إعادة فحص الشركة عن تلك لسنوات

ورد للشركة نموذج ٣١ لتجهيز فحص الشركة عن السنوات ٢٠١٥ وحتى ٢٠١٧

ورد للشركة نموذج ١٩ ربط ضريبي عن عام ٢٠١٥ و تم الطعن عليه في المواعيد القانونية المقررة.

- **ضريبة كسب العمل.**

تم مطالبة الشركة بربط ضريبي تقديري عن السنوات ٢٠١٢ حتى ٢٠١٩ وتم الطعن عليه في المواعيد المقررة وجاري الفحص.

- **ضريبة الدمغة.**

وقد قامت الشركة بفحص السنوات من ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٠ وتم إجراء التسوية اللازمة عن تلك السنوات و سداد المستحق عنها وتم

استلام التسوية النهائية.

تم الانتهاء من فحص سنة ٢٠٢١ وجاري سداد المستحق والحصول علي التسوية النهائية.

- **ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.**

تم تقديم نماذج ضريبة الخصم والتحصي تحت حساب الضريبة في موعدها و سداد الضريبة المستحقة ولم يتم فحص الشركة منذ بداية

النشاط حتي الآن.

الموقف الضريبي لشركة بينا المالية القابضة:

• ضريبة شركات الاموال.

- الشركة تقوم بتقديم الاقرار الضريبي فى المواعيد القانونية .
- تم فحص الشركة جزافى (تقديرى) عن عام ٢٠١٧ بمبلغ ٨٥,٢١٧ جم، وتم تقديم الطعن فى المواعيد القانونية
- تم طلب فحص عام ٢٠٢٠ وتم تقديم المستندات اللازمة للفحص وفي انتظار انتهاء الفحص ومعرفة النتائج.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠٢٠

تم الفحص و سداد فروق الفحص حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ .

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٣ وحتى ٢٠١٩

تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي للشركة العالمية القابضة للتنمية والاستثمارات المالية:

• ضريبة شركات الاموال.

- الشركة خاضعة لاحكام قانون الضرائب رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتقوم الشركة بتقديم الإقرارات الضريبية في المواعيد المحددة قانوناً .
- تم الاستفسار بالمصلحة عن موقف الشركة وتبين انه تم فحص الشركة جزافى عن عام ٢٠١٣ و ٢٠١٧ و ٢٠١٩ ولم يرد خطاب رسمى بذلك وتم تقديم جميع المستندات اللازمة للفحص و في انتظار النتيجة.

• ضريبة كسب العمل.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠١٩

وتم الانتهاء من الفحص الفعلي وتم تحديد قيمة الربط النهائي.

• ضريبة الدمغة.

السنوات من ٢٠١٢ وحتى ٢٠٢٠

- تم الفحص و سداد الفروق المستحقة خلال تلك الفترة

الموقف الضريبي لشركة الإستثمارات السياحية بسهل حشيش:

• ضريبة شركات الاموال.

- تتمتع الشركة بإعفاء ضريبي عن نشاط الفندق حتى عام ٣١ ديسمبر ٢٠١١ .

الفترة من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

تم الفحص و سداد الفروق بالكامل.

٢٠٠٩

تم الفحص و اخطار الشركة بالفروق الضريبية وتم الطعن فى المواعيد القانونية

٢٠١٠-٢٠١٨

تم الفحص و السداد.

• **ضريبة كسب العمل.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

٢٠١٧-٢٠٢٠

تم الفحص الفعلي و تم الطعن علي نتيجة الفحص خلال المدة القانونية وأسفرت النتيجة عن ضريبة بمبلغ ٥٥ ألف جنيه وتم السداد.

• **ضريبة الدمغة.**

من بداية النشاط حتى ٢٠٢٠

تم الفحص و تم الربط و سداد الفروق بالكامل.

• **الضريبة العقارية.**

تم سداد الضريبة العقارية عن الفترة من ٢٠١٣ وحتي ديسمبر ٢٠٢٣ وتم حصول الشركة علي مخالصة سداد.

الموقف الضريبي لشركة أي بي أي للتخصيم:

• **ضريبة شركات الاموال.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.

يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

• **ضريبة كسب العمل.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

لم يتم الفحص منذ بداية النشاط.

يتم تقديم الاقرارات في المواعيد القانونية.

• **ضريبة الدمغة.**

من بداية النشاط حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١ لم يتم الفحص منذ بداية النشاط ويتم توريد الضريبة المستحقة في المواعيد القانونية.

• **ضريبة الخصم و التحصيل تحت حساب الضريبة.**

الشركة ملتزمة بتطبيق أحكام القانون بالخصم تحت حساب الضريبة والتوريد في المواعيد القانونية والشركة ملتزمة بتقديم نماذج

٤١ والسداد في المواعيد القانونية.

٣٦. صناديق الاستثمار:**(أ) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات - الأول - الخبير:**

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة أزيমوت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس مليون وثيقة قيمتها مائة مليون جنيه خُصص للبنك ٥٠.٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة وقيمته الاسمية وفقاً لنشرة الاكتتاب ٣٣,٣٣ جم) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية مارس ٢٠٢٣ عدد ١٠٠,٥٨٢ وثيقة كما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٧٩١٩١ وثيقة تمثل نسبة ٧٨,٧٣% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة مبلغ ١٧٠,٧٧ جنيه وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل البنك المصري لتنمية الصادرات على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوق وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي عمولات البنك مبلغ ١٩,٤ ألف جنيه عمولة الإدارة وحسن الأداء حتى نهاية مارس ٢٠٢٣ ، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل .

(ب) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثاني - النقدي:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة أزيموت لإدارة الصناديق ومحافظ الأوراق المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٢٨٦٧٤٦٦ وثيقة قيمتها ٢٨٦,٧٤٦,٦٠٠ جنيه خُصص للبنك ١٤٣٤٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ذات عائد يومي تراكمي ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة بالصندوق في نهاية مارس ٢٠٢٣ عدد ٥٨٨,٩٨٨ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك عدد ٣٩,٤٤٠ وثيقة وهي تمثل نسبة ٦,٧% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٤٩٤,٨٥٤٩ جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات مبلغ ٢٧٧,٨ ألف جنيه حتى نهاية مارس ٢٠٢٣ أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

(ج) صندوق استثمار البنك المصري لتنمية الصادرات الثالث ذو العائد الدوري التراكمي - كنوز:

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية وتقوم بإدارة الصندوق شركة برايم انفيستمننتس للاستثمارات المالية ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق عند التأسيس ٦١٢٥٠١ وثيقة قيمتها ٦١٢٥٠١٠٠ جنيه خُصص للبنك ٥٠.٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الاسمية عند الإصدار ١٠٠ جنيه لكل وثيقة) لمباشرة نشاط الصندوق ، وبلغ إجمالي عدد الوثائق القائمة في نهاية مارس ٢٠٢٣ عدد ٥١,٨٩٩ وثيقة وكما بلغ عدد الوثائق المملوكة للبنك ٥٠.٠٠٠ وثيقة. وهي تمثل نسبة ٩٦,٣٤% من إجمالي عدد وثائق الصندوق وقد بلغت القيمة الاستردادية للوثيقة في نهاية مارس ٢٠٢٣ مبلغ ٢٤٦,٤٢٧٤ ألف جنيه وبلغ إجمالي قيمة العمولات ١٥,٨ ألف جنيه حتى نهاية مارس ٢٠٢٣ ، أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات / أتعاب أخرى بقائمة الدخل.

٣٧. أرقام المقارنة:

تم إعادة تبويب بعض ارقام المقارنة لتتفق مع العرض المالي للفترة الحالية.

٣٨. أحداث هامة:

- يتابع البنك المصري لتنمية الصادرات تطورات أزمة روسيا وأوكرانيا ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصري وإنعكاس تلك الأزمة على عملاء البنك بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبناءً على ذلك فإن البنك مستمر في تطبيق إجراءات الحماية الداخلية من خلال مراقبة ومراجعة مستوى المخصصات وكذلك نسبة تغطية المحفظة لتخفيف حدة التأثير على محفظة القروض.